العمليات الاجتماعية والشكل المكاني

الفصل الثاني

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

إعادة توزيع الدخل الحقيقي في نظام حضري

يجب أن تتضمن أي استراتيجية شاملة للتعامل مع الأنظمة الحضرية سياسات مصممة لتغيير الشكل المكاني للمدينة (ويُقصد بذلك موقع الأشياء مثل المنازل والمصانع وخطوط النقل وما شابه) وأن تُوفق بينها، مع سياسات معنية بالتأثير على العمليات الاجتماعية التي تجري في المدينة (أي الهياكل والأنشطة الاجتماعية التي تربط الناس ببعضهم، والمنظمات بالناس، وفرص العمل بالموظفين، ومستفيدي الرعاية الاجتماعية بالخدمات، وما إلى ذلك). من الناحية المثالية، ينبغي أن نكون قادرين على مواءمة هذه السياسات لتحقيق هدف اجتماعي متماسك. نحن بعيدون كل البعد عن هذه القدرة في الوقت الحاضر. في الفصل الاول، حاولتُ دراسة بعض الصعوبات التي تواجه تحقيق ذلك .

تنشأ هذه المشكلات جزئيًا من التعقيد المتأصل في نظام المدينة نفسه، وجزئيًا من نهجنا التأديبي التقليدي والقصير النظر تجاه نظام يستدعي معالجة متعددة التخصصات، وأيضًا من مشكلات منهجية وفلسفية خطيرة تعيق التكامل الكامل بين الشكل المكاني والعملية الاجتماعية في سياق تحليل النظم الحضرية. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بصياغة الاستراتيجيات والسياسات، هناك بُعد آخر للمشكلة، وهو توضيح ما نعنيه بـعبارة "هدف اجتماعي متماسك". وبشكل عام، يميل المخطط الاجتماعي والمتنبئ إلى تجنب هذه المسألة الأخيرة لأنها تنطوي على مجموعة من الأحكام الاجتماعية والسياسية والأخلاقية التي سيكون من الصعب جدًا الحصول على اتفاق عام بشأنها. تكمن المشكلة في مجرد تجنب هذه المسألة في أن الأحكام تُستنتج حتمًا من القرار، إعادة توزيع الدخل الحقيقي في نظام حضري سواء رغبنا في ذلك أم لا إذا تنبأنا، على سبيل المثال، بناءً على المعرفة والاتجاهات الحالية، بتوزيع السكان وأنماط الاستهلاك ومتطلبات السفر (بحسب وسيلة النقل) في المستقبل، وخصصنا الاستثمارات الحالية وفقًا لذلك، فإننا بذلك نفترض أن هذه الظروف المستقبلية مقبولة لدينا.

وبقدر ما تؤتي قرارات الاستثمار ثمارها، يجب أن نتحمل أيضًا جزءًا من المسؤولية عن تحقيق الظروف المتوقعة. ويمكن تفسير النمو الهائل في ملكية السيارات واستخدامها في الولايات المتحدة جزئيًا بسياسات استثمارية تُفضل الطرق السريعة على وسائل النقل الأخرى. ولذلك، يرتبط المخطط ارتباطًا وثيقًا بالعمليات الاجتماعية المُحدثة للتغيير، إذ من شبه المؤكد أن تؤثر الخطط المُعلنة على مسار الأحداث (وإن لم يكن دائمًا في الاتجاه المتوقع) إذا لم تكن تحقق ذاتها. ولهذا السبب، يستحيل علينا وضع معيار "موضوعي" لقياس نجاح أو فشل سياسات التخطيط، لأن هذا المعيار يتطلب منا الاستناد إلى مجموعة من المعايير الأخلاقية والتفضيلات الاجتماعية.

فهل من "الصواب"، على سبيل المثال، التركيز بشكل كبير على السيارات الخاصة؟ من هم المتضررون ومن هم المستفيدون من السكان، وهل من الصواب أن يكونوا كذلك؟ هذه هي أنواع الأسئلة التي يجب علينا في نهاية المطاف مواجهتها. وهذا يُظهر، بالطبع، الحاجة المُلحة إلى دالة شاملة ومقبولة على نطاق واسع للرفاه الاجتماعي، يُمكن من خلالها تقييم القرارات والنتائج السياسية. من غير المرجح أن نتمكن، في المستقبل القريب أو البعيد، من صياغة دالة مقبولة عمومًا للرفاه الاجتماعي لنظام حضري. مع ذلك، لا

ينبغي السماح لهذه الصعوبة (التي يميل معظمنا إلى تجاهلها على أمل أن تزول) بأن تُصرف انتباهنا عن الآليات التي تربط قرارات التخصيص (سواء كانت عامة أو خاصة) بشأن أمور مثل شبكات النقل، والتخطيط الصناعي، ومواقع المرافق العامة، ومواقع المساكن، وما إلى ذلك، بآثارها التوزيعية الحتمية على الدخل الحقيقي لمختلف فئات السكان. هذه الآثار التوزيعية بالغة الأهمية، ومع ذلك فهي غير مفهومة بشكل جيد، وما تزال الآليات التي تربط بين التخصيص والتوزيع غامضة. هناك، بالطبع، 13 سببًا وجيهًا لتجنب دراسة هذه الآليات. إذا أصبح من الواضح من سيخسر ومن سيستفيد، وبأي قدر، من قرار تخصيص معين، فعلينا أن نتوقع صعوبة أكبر بكثير في التنفيذ.

صياغات ليبرالية

فلسفة عمل قائمة على فكرة أن "ما لا تراه العين لا يتوق إليه القلب" لا يمكن أن تكون مقبولة لأي مخطط نزيه. لذلك، يركز الجزء المتبقي من هذه المقالة على الآليات التي تميل إلى إعادة توزيع الدخل على سكان المدن. وقد أثار هذا السؤال، بالطبع، العديد من الكتاب في الماضي القريب (وأكثر الأعمال شمولاً هي أعمال طومسون، 1965، ونتزر، 1968). سأسعى إلى تقييم آثار بعض "الآليات الخفية" لإعادة التوزيع التي تميل إلى أن تكون غامضة بسبب عدم قدرتنا على تحليل نظام يُظهر ترابطًا بين التباين الاجتماعي والمكاني.

توزيع الدخل والأهداف الاجتماعية لنظام المدينة

تُصاغ معظم السياسات الاجتماعية بشكل مباشر على أنها محاولات للحفاظ على توزيع معين للدخل داخل نظام اجتماعي أو لإعادة توزيع الدخل بين مختلف الفئات الاجتماعية التي تُشكل المجتمع من المسلّم به عمومًا ضرورة إعادة توزيع الدخل، إذ توجد دائمًا فئات في المجتمع لا تستطيع، بسبب سوء الحظ أو سوء التقدير أو كبر السن أو الضعف، بلوغ مستوى معيشي لائق بالوسائل المعتادة. وبالطبع، يُعدّ تحديد مقدار إعادة توزيع الدخل مسألة أخلاقية، وقد أجابت عنها المجتمعات المختلفة بطرق متباينة وفي أزمنة مختلفة. وهذا هو الحكم الأخلاقي المحوري الذي يجب اتخاذه عند صياغة أي سياسة اجتماعية تتعلق بنظام المدينة. ولتحقيق توزيع الدخل المنشود، لا بدّ من فهم واضح للآليات التي تُولّد عدم المساواة في الدخل، إذ يُفترض أن التحكم في هذه الآليات وتوجيهها هو السبيل لتحقيق هدفنا المنشود. ولا يُشترط إبداء أي تفضيل لتوزيع دخل مُحدد لدراسة هذه الآليات، ولكن سيتضح لاحقًا أنني أميل عمومًا إلى بنية اجتماعية أكثر مساواة بكثير مما هو سائد حاليًا في الأنظمة الحضرية الأمريكية أو البريطانية. يبدو أن "الآليات الخفية" لإعادة توزيع الدخل في نظام مدينة معقد عادة ما تزيد من عدم المساواة بدلاً من تقليلها. وهذا له آثار مباشرة على السياسة الاجتماعية، حيث يشير إلى ضرورة اتباع سياسة "الإفراط" في إعادة التوزيع المباشر.

إعادة توزيع الدخل الحقيقي في نظام حضري

إذا كان من المقرر مواجهة الاتجاه العام لإعادة التوزيع الخفي. هناك احتمال آخر، بالطبع، وهو السعي للسيطرة على الآليات الخفية لإعادة التوزيع أو الافادة منها، وسأقدم بعض المؤشرات حول كيفية القيام بذلك. ومع ذلك، لا ينبغي لهذه "الملاحظات الجانبية" المتعلقة بتفضيلاتي الخاصة بالسياسة الاجتماعية أن تتعارض مع التحليل المباشر للآليات التي تتحكم في إعادة توزيع الدخل. من المهم جدًا البدء بالبحث عن تعريف مناسب للدخل. أبسط تعريف، وربما الأكثر تضليلاً، هو أن الدخل هو المبلغ "المستلم في شكل قابل للإنفاق في سنة معينة والذي يُنفق فعليًا على الاستهلاك الجاري في السنة نفسها "، لكن تيتماس (1962،

34) يقدم لنا تعريفًا أكثر شمولاً: »لا يمكن لأي مفهوم للدخل أن يكون عادلاً حقاً ما لم يصل إلى التعريف الشامل الذي يتضمن جميع الإيرادات التي تزيد من سيطرة الفرد على استخدام موارد المجتمع النادرة، أي تراكمه الصافي للقوة الاقتصادية بين نقطتين زمنيتين.... ومن ثم فإن الدخل هو المجموع الجبري لـ (1) القيمة السوقية للحقوق الممارسة في الاستهلاك، و(2) التغير في قيمة مخزون حقوق الملكية بين بداية ونهاية الفترة المعنية«.

لهذا التعريف بعض الآثار المهمة، إحداها أن الدخل يشمل التغير في قيمة حقوق ملكية الفرد «بغض النظر عما إذا كان التغير قد نتج عن الإضافة الحالية إلى الملكية التي تُعد ادخاراً بالمعنى الضيق، أو ما إذا كان قد نتج عن تراكمات في قيمة الملكية. من وجهة نظر سيطرة الفرد على الموارد، فإن التغير في القيمة الحقيقية لممتلكاته هو المهم وحده، وليس العملية التي حدث بها هذا التغير«. ينبغي أن يكون واضحًا أيضًا أن السيطرة على موارد المجتمع النادرة لا يمكن تحديدها بشكل مستقل عن إمكانية الوصول إلى تلك الموارد وسعرها. يمكن استنفاد الموارد أو تعديلها أو إنشاؤها، وفقًا لطبيعة المورد وإدارته. لذلك من المحتمل أن تكون هناك عدة طرق يمكن أن يتغير بها دخل الفرد. يمكن للفرد أن يكسب أكثر (أقل)، ويمكنه الحصول على فوائد إيجابية (سلبية) من تغيير في قيمة ممتلكاته، ويمكنه ببساطة الحصول على المزيد (أقل) من الموارد المتاحة له بسعر أقل (أعلى)، أو يمكنه الحصول على أي مزيج من هذه المكاسب والخسائر على مدى فترة معينة.

فيما يلي، سأستخدم مصطلح "تغير الدخل" لتغطية كل هذه الاحتمالات المختلفة. ثم يطرح السؤال حول كيفية إحداث تغييرات في الشكل المكاني للمدينة وتغييرات في العمليات الاجتماعية التي تعمل داخل المدينة تغييرات في دخل الفرد. سيتطلب الأمر أدلة نظرية وتجريبية مفصلة من أجل الإجابة عن هذا السؤال بأي قدر من اليقين. في الوقت الحاضر، لا يمكنني سوى تقديم شكوك كفرضيات وأجزاء من المعلومات كأدلة تجريبية داعمة. سأجادل، على سبيل المثال، بأن العملية الاجتماعية لتحديد الأجور يتم تعديلها جزئيًا من خلال التغييرات في موقع فرص العمل (حسب الفئات) مقارنة بالتغييرات في فرص السكن (حسب النوع). إن فشل فرص العمل والسكن في الحفاظ على التوازن مع بعضها البعض قد فرض تكاليف وصول أكبر على بعض فئات السكان مقارنة بفئات أخرى.

سأحاول أيضًا إظهار كيف يمكن أن تحدث تغييرات في قيمة حقوق الملكية وفي توافر الموارد وأسعارها من خلال الديناميكيات المكانية لنمو المدينة سأناقش أن هذه التغييرات مجتمعةً تُحدث أثرًا بالغًا على توزيع الدخل، وأن تأثيرها يزداد أهميةً مع ازدياد حجم النظام الحضري. ويتلخص هذا في فكرة أن "المزايا الإضافية" تنشأ عن تغييرات في النظام الحضري، وأن هذه المزايا تُوزع بشكل غير متساوٍ بين سكان المدن. ويُولي التحليل الحديث لتوزيع الدخل اهتمامًا متزايدًا لمشكلة المزايا الإضافية. فعلى سبيل المثال، يتمحور جوهر حجة تيتماس حول أن التغييرات في هيكل المزايا الإضافية في النظام الاجتماعي البريطاني قد فاقت، بل وتجاوزت، إعادة توزيع الدخل من خلال الضرائب التصاعدية في إنجلترا خلال الفترة 1939-1956.

في هذه المقالة، أسعى إلى توسيع نطاق هذا النوع من الحجج ليشمل السياق الحضري. ولتحقيق ذلك، سأحتاج إلى تحديد كيفية عمل المزايا الإضافية في سياق الأجور، وقيم العقارات، وتوافر الموارد. في الحالة الأخيرة، سنهتم أيضًا بالتوزيع التفاضلي لبعض الموارد غير المسعرة أو "المجانية" بين شرائح مختلفة من السكان - ويبدو في الوقت الحاضر أن هذا أحد أهم "الفوائد الجانبية" التفاضلية المتولدة في النظام الحضري. باتباع هذا النهج، أعتقد أنه يمكننا تفسير إحدى المفارقات المركزية للمجتمع الحديث جزئيًا، وهي <u>أن مجتمعًا يزداد ثراءً مع سرعة إعادة توزيع الدخل الحقيقي في النظام الحضري</u> .

التكنولوجيا المتغيرة بسرعة تولد مشاكل هيكلية محرجة وتعمق التوترات في عملية التحضر. بعض السمات التي تحكم إعادة توزيع الدخل قد يكون من غير المناسب عزل أي سمات معينة تفسر إعادة توزيع

الدخل. لا شيء أقل من فهم كامل لكيفية عمل النظام الحضري مطلوب حقًا. ولكن هناك عدد من المواضيع المتكررة فيما يلي، ومن المفيد عزلها قبل المتابعة، لأنه من خلال القيام بذلك يمكننا تجنب المناقشة المتكررة.

1) **سرعة التغيير ومعدل التكيف في النظام الحضري**

يأتي جزء كبير من فهمنا التحليلي للنظام الحضري من تحليل التوازن. تسعى معظم تحليلات التوازن هذه إلى تحديد التوزيع الأمثل للموارد (على سبيل المثال، موارد الأراضي) في ظل ظروف يكون فيها توزيع الدخل معلومًا. تشير معظم تحليلات سوق الإسكان الحضري، على سبيل المثال، إلى هيكل وشكل التوازن بافتراض توزيع معين للدخل. فقط في ظل هذا الافتراض، من الممكن تحديد ما يسمى عادةً بـ "أمثلية باريتو" (وهي حالة لا يمكن فيها لأي شخص أن يصبح أفضل حالًا من الانتقال دون أن يتسبب في تدهور حالة شخص آخر). تزودنا هذه النماذج برؤى مهمة حول آليات التخصيص التي تقوم عليها عملية تكوين الهيكل الحضري، لكنها لا تخبرنا إلا القليل عن كيفية حدوث توزيع معين للدخل.

حتى لو قبلنا بافتراض توزيع معين للدخل، فلا يزال يتعين علينا مراعاة السرعة التي يتم بها تحقيق التوازن . لقد كان من الافتراضات الأساسية في الكثير من الأعمال المتعلقة بنمذجة المدن أنه يمكن تحديد نوع من التوازن الطبيعي في النظام الحضري. وينطبق هذا على كل من النماذج الحتمية للهيكل الحضري التي طورها كتاب مثل ألونسو (1964) وميلز (1969)، والنماذج الإحصائية للتوازن المفترضة في نماذج الجاذبية ونماذج تعظيم الإنتروبيا (ويلسون، 1970). لا شك أن تحليلات التوازن هذه قد زودتنا ببعض الأفكار المهمة حول النظام الحضري، لكنني أعتقد أن نماذج التوازن هذه يمكن أن تكون مضللة إذا تم تطبيقها دون تحفظ كبير.

السؤال الرئيسي هنا، بطبيعة الحال، هو مدى سرعة تكيف مختلف أجزاء النظام الحضري مع التغيرات الحاصلة فيه. لقد كانت التغيرات سريعة في العقود الأخيرة، ولكن ثمة أدلة كثيرة تشير إلى أن عملية التكيف تستغرق وقتًا طويلًا نسبيًا. علاوة على ذلك، تختلف قدرات التكيف بين أجزاء النظام الحضري المختلفة؛ فبعض جوانب التنظيم الحضري تستجيب فورًا، بينما تستجيب جوانب أخرى ببطء شديد. لذا، من المضلل عد التكيف في النظام الحضري عملية متجانسة تسير بوتيرة موحدة. هذا التفاوت في سرعة التكيف يعني وجود اختلافات جوهرية في اختلال التوازن في النظام الحضري في أي لحظة زمنية. على سبيل المثال، من الواضح أن استجابة سكان المدن لإمكانيات التنقل المرتبطة بالسيارات لم تكن متساوية. يتراوح الفارق الزمني بين مختلف فئات السكان من 20 إلى 40 عامًا.

سيكون من المستغرب حقًا ألا تستغل الفئات الأكثر تعليمًا وثراءً هذا الفارق الزمني لتعزيز مصالحها وزيادة دخلها. ثم يتم تخصيص الموارد كآلية للتكيف مع هذا التوزيع الجديد للدخل، وتبدأ عملية تراكمية لزيادة عدم المساواة في توزيع الدخل. هذا مثال مبسط، ولكنه في رأيي ينطبق على الجميع. فبعض الفئات، ولا سيما تلك التي تمتلك موارد مالية وتعليمًا، قادرة على التكيف بسرعة أكبر مع أي تغيير في النظام الحضري، وتُعد هذه القدرات المتفاوتة على الاستجابة للتغيير مصدرًا رئيسيًا في نشوء التفاوتات. أي نظام حضري يعيش في حالة دائمة من عدم التوازن التفاضلي (بمعنى أن أجزاءه المختلفة تقترب من التوازن بمعدلات متفاوتة). وتُعد سرعة التغيير والقدرات النسبية لعناصر النظام الحضري على التكيف من السمات الأساسية في التحليل الاتي. يعني هذا أنه لا يمكننا تحليل مشكلتنا من خلال إطار توازن عام، على الرغم من أنه لا يمنعنا بأي حال من الأحوال من الافادة من الرؤى النظرية والتجريبية الناتجة عن تحليلات التوازن.

من وجهة نظر الأسر التي تعمل كمستهلكين ، لا يمكن الحصول على فرص العمل والموارد وخدمات الرعاية الاجتماعية إلا مقابل ثمن، وهذا الثمن يُعادل عمومًا تكلفة التغلب على المسافة، واستخدام الوقت، وما شابه ذلك. لكن ليس من السهل بأي حال من الأحوال قياس الثمن الذي يدفعه الناس. لنأخذ على سبيل المثال

صعوبة تحديد قيمة للوقت في دراسات النقل. وهناك مشاكل أخرى أكثر تعقيدًا هنا، لأن الثمن الاجتماعي الذي يُجبر الناس على دفعه للوصول إلى مرافق معينة هو شيء يمكن أن يختلف من التكلفة المباشرة البسيطة للنقل إلى الثمن العاطفي والنفسي المفروض على الفرد الذي لديه مقاومة شديدة لفعل شيء ما (نوع الثمن الذي يمكن ابتزازه، على سبيل المثال، من شخص يتعين عليه إجراء اختبار للوسائل للتأهل للحصول على الرعاية الاجتماعية). هذه الحواجز الاجتماعية والنفسية مهمة لذا، فإن أي نقاش حول إمكانية الوصول يستلزم الإجابة عن سؤال جوهري يتعلق بمعنى "المسافة" و"المكان" في النظام الحضري، وهي مشكلة تناولتها في الفصل الأول (ينظر أيضًا المراجعة الممتازة لبوتمر، 1969). في هذه المقالة، سأستخدم مصطلح "القرب" للإشارة إلى ظاهرة مختلفة تمامًا عن إمكانية الوصول. أعني بالقرب هنا آثار التواجد بالقرب من شيء لا يستخدمه الناس بشكل مباشر. قد يجد المنزل نفسه، بالتالي، قريبًا من مصدر تلوث، أو مصدر ضوضاء، أو بيئة متدهورة. هذا القرب يفرض عادةً تكاليف معينة على المنزل (مثل فواتير التنظيف والغسيل، والعزل الصوتي، وما إلى ذلك).

ينبغي أن يكون من البديهي أنه مع تغييرنا للشكل المكاني للمدينة (عن طريق نقل المساكن، وطرق النقل، وفرص العمل، ومصادر التلوث، وما إلى ذلك)، فإننا نغير سعر إمكانية الوصول وتكلفة القرب لأي أسرة. وسنجد كذلك أن هذه الأسعار والتكاليف هي دالة للمواقف الاجتماعية للسكان بشكل عام، حيث تلعب العوامل النفسية دورًا. ومن الواضح أن توازن هذه التغييرات لديه القدرة على إحداث عمليات إعادة توزيع كبيرة للدخل عناصر أخرى في النظام. تُسمى هذه التأثيرات عادةً "التأثيرات الخارجية" أو "تأثيرات الامتداد" أو "تأثيرات الطرف الثالث". يقول ميشان: يمكن القول إن التأثيرات الخارجية تنشأ عندما لا يتم تسعير التأثيرات ذات الصلة على الإنتاج والرفاهية كليًا أو جزئيًا. نظرًا لكونها خارج نظام الأسعار، يُنظر أحيانًا إلى هذه التأثيرات الخارجية على أنها منتجات ثانوية، مرغوبة أو غير مرغوبة، لأنشطة الآخرين التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على رفاهية الأفراد .(1969، 164) .

يمكن أن تنشأ هذه التأثيرات الخارجية من النشاط الخاص والعام على حد سواء. يمكن العثور على بعض أبسط الأمثلة في مجال التلوث، حيث يُعد تصريف النفايات في الماء والهواء أمثلة كلاسيكية على تأثيرات المنتجات الثانوية التي لم يتم تسعيرها أو السيطرة عليها حتى وقت قريب. يمكن النظر إلى التأثيرات الخارجية على أنها تكاليف أو فوائد وفقًا لما إذا كان المنتج أو المستهلك متأثرًا ووفقًا لطبيعة التأثير. على سبيل المثال، قد يخلق تشغيل الطاقة الكهرومائية فوائد إيجابية في مجال السيطرة على الفيضانات وفرص الترفيه. قد يؤدي تصريف النفايات إلى خسائر خارجية من خلال التدهور البيئي تشير الملاحظة العابرة للمشاكل الحضرية إلى وجود مجموعة واسعة من التأثيرات الخارجية التي يجب أخذها في الحسبان، وهي حقيقة يُقرّ بها لوري (1965، 158) ضمنيًا بقوله: "في المدينة، كل شيء يؤثر على كل شيء آخر". تنتقل العديد من هذه العلاقات كتأثيرات من أطراف ثالثة.

مع ذلك، وحتى وقت قريب، كان دور العوامل الخارجية في النظام الحضري مُهمَلًا إلى حد كبير. لكنّ تصريحات حديثة لفتت الانتباه إلى حقيقة أن "الاقتصادات الخارجية، سواءً كانت اقتصادية أو سلبية، تُشكّل سمةً بارزةً وهامةً في المشهد الحضري" (هوش، 1969، 91؛ ينظر أيضًا غافني، 1961؛ مارغوليس، 1965، 1968؛ ميشان، 1967، 74-99؛ روثنبرغ، 1967). أعتقد أنه من الفرضيات العملية المعقولة أن "مع ازدياد الثروة المادية في المجتمعات، يزداد تأثير هذه العوامل بسرعة" (ميشان، 1969، 184). في الأنظمة الحضرية، يبدو من المعقول افتراض أنه كلما كانت هذه الأنظمة أكبر وأكثر تعقيدًا، زادت أهمية التأثيرات الخارجية. فيما يلي، سأميل إلى الرأي القائل بأن الكثير مما يحدث في المدينة (وخاصة في الساحة السياسية) يمكن تفسيره على أنه محاولة لتنظيم توزيع التأثيرات الخارجية لتحقيق مزايا في الدخل. وبقدر ما

تنجح هذه المحاولات، فإنها تُعد مصدرًا لعدم المساواة في الدخل. ومع ذلك، حتى لو لم يتم قبول هذا التفسير، فما تزال هناك بعض الأسئلة الكبيرة التي لم تتم الإجابة عنها فيما يتعلق بالآثار التوزيعية للقرارات المتخذة في القطاع العام للنظام الحضري (طومسون، 1965، 118؛ مارغوليس، 1965). لا يمكن التقليل من أهمية التأثيرات الخارجية للتحليل الاقتصادي للهيكل الحضري. فكلما كانت هذه التأثيرات أكبر "من حيث النطاق والحجم، قلّت الثقة التي يمكن وضعها في مزايا التخصيص لآلية السوق حتى عند العمل في ظل ظروف مثالية" (ميشان، 1969، 181).

شكّل عجز آلية السوق عن تخصيص الموارد بكفاءة في ظل وجود عوامل خارجية مشكلةً رئيسيةً في النظرية الاقتصادية. ومن منظور السياسات، وفّر هذا العجز مبرراً للتدخل الحكومي في آلية السوق، كما أدى إلى طرح السؤال الشائك حول الجهة المسؤولة (وكيفية) عن إنتاج السلع العامة. ولذلك، حظيت مشكلة العوامل الخارجية باهتمام كبير من الاقتصاديين خلال العقد الماضي (ينظر مراجعة ميشان، 1969، الفصل 7؛ ودراسة بوكانان، 1968). وقد ركّزت معظم هذه الدراسات الواسعة على مشاكل التخصيص، بينما لم يُولَ اهتمام يُذكر للآثار التوزيعية، ويعود ذلك أساساً إلى أن أي نظرية لتوزيع التكاليف والفوائد الخارجية تنطوي على أحكام أخلاقية وسياسية حول "أفضل" توزيع للدخل، وهو ما يُفضّل معظمنا تجنّبه. ولا تُقدّم لنا النظرية الاقتصادية للآثار الخارجية كل ما نرغب بمعرفته فيما يتعلق بالتوزيع. لكنها توفر لنا بعض الأفكار حول مشكلة كيفية نشوء الآثار الخارجية وكيفية حل الخلافات حول تخصيصها باللجوء إلى إطار نظري للألعاب لاتخاذ القرارات (ديفيس ووينستون، 1962).

من المفيد البدء بتقسيم السلع إلى سلع خاصة بحتة (يمكن إنتاجها واستهلاكها دون وجود أي آثار لأطراف ثالثة) وسلع عامة بحتة (التي، بمجرد إنتاجها، تكون متاحة للجميع مجانًا). ومع ذلك، كما يشير بوكانان (1968، 56-7)، فإن معظم الحالات المثيرة للاهتمام تقع بين هذين النقيضين - أي السلع التي هي جزئيًا خاصة وجزئيًا عامة. ومن المثير للاهتمام ملاحظة أن أحد الأمثلة على السلعة العامة "غير النقية" التي استخدمها بوكانان يتعلق بالموقع. إن حقيقة موقع مرفق عام مثل محطة إطفاء (أو أي خدمة عامة) تعني أن السكان لا يتمتعون بجودة وكمية متجانسة تمامًا من الحماية من الحرائق فيما يتعلق بالاستهلاك، على الرغم من أن لديهم نفس الكمية والجودة من الحماية من الحرائق ، الحماية المتاحة لهم من حيث الإنتاج.

من وجهة نظر التوزيع والاستهلاك، يُعد الموقع عاملاً حيوياً للغاية في فهم تأثير العوامل الخارجية في نظام المدينة. من ناحية أخرى، من وجهة نظر إنتاج السلع العامة، قد يكون الموقع غير ذي صلة. وبالتالي، يمكن عد التحول الأخير نحو لامركزية خدمات المدينة بمثابة تحول من سياسة قائمة على إنتاج السلع العامة إلى سياسة قائمة على استهلاكها. لفهم التأثير التوزيعي، من الضروري الجمع بين مفهومي إمكانية الوصول والقرب اللذين طُورا سابقاً مع مفهوم السلعة العامة غير النقية. جميع السلع العامة المحلية "غير نقية"، وتوجد العوامل الخارجية كـ"مجال مكاني" من التأثيرات. يمكننا تعميم هذه المجالات المكانية من خلال دوال اضمحلال المسافة أو معادلات الانتشار (مثل تلك التي تصف المجال العام للتكاليف الخارجية التي يفرضها مصدر تلوث الغلاف الجوي).

تتفاوت هذه المجالات المكانية للتأثيرات الخارجية في شدتها ونطاقها، بدءًا من تأثير عقار مهجور على قيمة العقارات المجاورة، وصولًا إلى التأثير الواسع لضوضاء المطارات. قد تكون هذه المجالات إيجابية أو سلبية، أو كليهما في بعض الأحيان، كما هو الحال في المطارات (إذ يُعد المطار مصدر إزعاج من حيث التلوث والضوضاء المحيطة به، ولكنه في الوقت نفسه يُوفر فوائد مهمة للتوظيف والتنقل). ما نزال نجهل الكثير عن شكل هذه المجالات الخارجية في البيئة الحضرية، ولكن لا شك أن لموقعها تأثيرًا بالغًا على الدخل الحقيقي للفرد. فالتغيرات فيها قد تُسهم في إعادة توزيع الدخل، وبالتالي تُصبح مصدرًا محتملًا لعدم المساواة

فيه. وللعملية السياسية تأثير عميق على مواقع الفوائد والتكاليف الخارجية. بل يمكن عد النشاط السياسي المحلي الآلية الأساسية لتوزيع المجالات المكانية للتأثيرات الخارجية بما يُحقق مزايا دخل غير مباشرة.

الآثار التوزيعية لتغير مواقع العمل والإسكان

شهدت المدن نموًا سريعًا للغاية في العشرين عامًا الماضية أو نحو ذلك، وقد أدى هذا النمو إلى بعض التغييرات الهامة في الشكل المكاني للمدينة. وبالتالي، كان هناك (ويُفترض دائمًا، أن يكون هناك) إعادة تنظيم كبيرة في موقع وتوزيع الأنشطة المختلفة في نظام المدينة. من السهل جدًا عد هذه التغييرات "طبيعية" و"صحيحة" ومجرد مظهر من مظاهر التكيف في النظام الحضري مع التكنولوجيا المتغيرة وأنماط الطلب المتغيرة وما شابه ذلك. ومع ذلك، من وجهة نظر السياسة، ينبغي أن يكون واضحًا أن هذه التعديلات في الشكل المكاني للمدينة من المرجح أن تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بطرق متنوعة. لن يكون من الممكن في هذه المقالة مناقشة جميع الطرق التي قد يحدث بها ذلك. لذلك، سأعتمد بشكل كبير على الأمثلة.

يعني تغير موقع النشاط الاقتصادي في المدينة تغير موقع فرص العمل. ويعني تغير موقع النشاط السكني تغير موقع فرص السكن من المرجح أن يرتبط هذان التغييران بتغيرات في الإنفاق على النقل. ولا شك أن تغيرات توافر وسائل النقل تؤثر على تكلفة الوصول إلى فرص العمل من أماكن السكن. هذه التغييرات مفهومة جيدًا (بل إنها جزء لا يتجزأ من أي نموذج للنمو الحضري)، لكن آثارها على إعادة توزيع الدخل لا تُدرك دائمًا بوضوح. لنأخذ على سبيل المثال الوضع في العديد من المدن الأمريكية التي شهدت توسعًا عمرانيًا سريعًا في كل من مواقع المساكن ومواقع فرص العمل (كين، 1968؛ تقرير لجنة كيرنر، 1968). إذا نظرنا إلى كيفية تغير مواقع الوظائف (حسب الفئة) والمساكن (حسب النوع)، بالإضافة إلى التعديلات المعتادة في مرافق النقل، فسيتضح لنا أن إعادة توزيع للثروة قد حدثت.

هناك أدلة كثيرة تشير إلى أن عرض المساكن منخفضة الدخل أقل مرونة (موث، 1968، 128) وأنه محدد مكانيًا جزئيًا بالنمط المميز للمخزون السكني المتاح في أي مدينة وجزئيًا بوجود قيد قوي للتجاور الاجتماعي. لهذه الأسباب، يمكننا أن نتوقع أن يكون المصدر الرئيسي لعرض المساكن منخفضة الدخل في مناطق وسط المدينة. يبدو أن النظام الحضري قد تفاعل ببطء شديد مع الطلب على المساكن منخفضة الدخل في المناطق الضواحي. إن صعوبة توسيع العرض في وسط المدينة (جزئيًا بسبب القيود المؤسسية مثل لوائح تقسيم المناطق) تعني أن المساكن منخفضة الدخل ذات الجودة الرديئة تكون باهظة الثمن نسبيًا وغالبًا ما تكون أكثر ربحية لأصحاب العقارات مما نتوقعه في ظل التوازن الحقيقي الظروف (موث، 1968، 126). لذلك، لا تملك الأسر ذات الدخل المنخفض خيارًا يُذكر سوى الاستقرار في المناطق الداخلية للمدينة ذات الأسعار المرتفعة نسبيًا.

في معظم المدن الأمريكية، بالطبع، تفاقم هذا الوضع بسبب عدم وجود سوق إسكان مفتوح للسكان السود، الذين يشكلون، بطبيعة الحال، شريحة كبيرة من الفقراء. في الوقت نفسه، تركز معظم النمو في فرص العمل الجديدة في الضواحي، وبالتالي تم عزل فئات الدخل المنخفض تدريجيًا عن مصادر العمل الجديدة. واضطروا إلى اللجوء إلى فرص العمل المحلية في المناطق الصناعية الراكدة نسبيًا في قلب المدينة أو في الحي التجاري المركزي، الذي لا يوفر في أي حال سوى نسبة صغيرة من فرص العمل في فئة العمالة غير الماهرة ذات الدخل المنخفض. على النقيض من ذلك، يتمتع سكان المجتمعات الضواحي بمجموعة أوسع بكثير من الخيارات المتاحة لهم. يمكنهم الافادة من مرافق النقل السريع إلى الحي التجاري المركزي، أو البحث عن عمل محليًا في مراكز التوظيف الضواحي المتنامية، أو استخدام شبكة الطرق الدائرية للتنقل في

الضواحي وهكذا، **ساهمت عملية إعادة التوطين داخل النظام الحضري في تحسين خيارات سكان الضواحي الميسورين وتقليص إمكانيات الأسر ذات الدخل المنخفض في قلب المدينة**.

ويمكن مواجهة هذا الوضع جزئيًا من خلال سياسة النقل، ولكن بشكل عام، سهّلت هذه السياسة الاتجاه الحالي بدلاً من مواجهته. ويعلق ماير على آثار تطوير أنواع مختلفة من أنظمة النقل الحضري قائلاً: »ينبغي أن يكون واضحًا تمامًا أنه نظرًا لاختلاف المجموعات التي تخدمها هذه الأنظمة ، فإن أنظمة النقل الحضري الأساسية المختلفة تختلف اختلافًا كبيرًا، فإن نسبة الفوائد المستمدة من التحسينات في هذه الأنظمة ستختلف اختلافًا كبيرًا. على سبيل المثال، سيميل التحسين في نظام الضواحي عالي الأداء لمسافات طويلة إلى وسط المدينة إلى إفادة مجموعات الدخل الأعلى في المقام الأول. وإلى الحد الذي يتم فيه دعم تطوير هذه الأنظمة من الأموال العامة، فمن المحتمل أن يكون تحويل الدخل الضمني تنازليًا. وعلى النقيض من ذلك، فإن النفقات التي تهدف إلى تحسين النقل التقليدي قصير المدى في وسط المدينة ستكون بالتأكيد يستفيد في الغالب من ذوي الدخل المنخفض إلى المتوسط. " (1968، 68).

يستمر ماير في التعليق بأن نوع النظام الوحيد الذي تم تطويره بشكل ضعيف للغاية (وفي معظم الحالات تم إهماله تمامًا) هو نظام النقل من الداخل إلى الخارج لنقل الناس من المناطق المركزية للمدينة إلى فرص العمل في الضواحي: »إن المرأة السوداء التي تعمل في منزل في الضواحي وتعيش في حي فقير مركزي هي النموذج الأصلي: ومع ذلك، اليوم، ينضم إليها بشكل متزايد رجال سود لأن فرص العمل في التصنيع والنقل بين المدن وحتى تجارة الجملة والتجزئة توجد بشكل متزايد في مواقع الضواحي بينما تظل فرص السكن محصورة في الحي الفقير المركزي«.

بشكل عام، فضلت التعديلات التي أُجريت على أنظمة النقل مناطق الضواحي وأهملت احتياجات المناطق الداخلية فيما يتعلق بالحصول على فرص العمل لكن حتى لو عكست سياسة النقل هذا الاتجاه، يبقى هناك تناقضٌ في توقع أن تتحمل الأسر ذات الدخل المنخفض، التي كان دافعها الأساسي للسكن في قلب المدينة (كما قيل لنا) هو تقليل نفقاتها على النقل، النفقات اللازمة للوصول إلى مراكز العمل في الضواحي لمجرد أن سوق الإسكان لا يستطيع التكيف (من حيث الكمية أو الموقع) مع تغير مواقع العمل. يبدو هذا مثالًا كلاسيكيًا على جمود الشكل المكاني للمدينة، مما يُولّد اختلالًا شبه دائم في النظام الاجتماعي للمدينة.

من وجهة نظر السياسة العامة، يُشير هذا إلى ضرورة تدخل الدولة في سوق الإسكان (عن طريق، على سبيل المثال، بناء مساكن لذوي الدخل المنخفض بالقرب من فرص العمل في الضواحي). وإلا، يبدو أن الأمل ضئيل في تحقيق ما يُسمى "حل التوازن الطبيعي" في أي فترة زمنية معقولة، حتى لو سلمنا بأن هذا التوازن الطبيعي هو واحد مقبول اجتماعيًا. يمكن تلخيص الصورة العامة التي تظهر من هذه الدراسة الموجزة للآليات التي تحكم إعادة توزيع الدخل عن طريق التحولات المكانية على النحو الاتي:

1) تتمتع منطقة المدينة الداخلية ذات الدخل المنخفض في الغالب بفرصة متضائلة للافادة من مصادر عمل جديدة نظرًا لأنها تقع بشكل رئيسي في المناطق الضواحي. ونتيجة لذلك، هناك اتجاه نحو ارتفاع معدل البطالة وتزايده في مناطق المدينة الداخلية.

2) بسبب عدم مرونة العرض وعدم مرونة الموقع في المعروض من المساكن منخفضة الدخل، فإن الأسر منخفضة الدخل لديها فرصة ضئيلة للهجرة إلى المناطق الضواحي، وتواجه ارتفاعًا في أسعار المساكن في منطقة المدينة الداخلية.

3) إذا حصلت الأسرة منخفضة الدخل في المدينة الداخلية على وظيفة في الضواحي، فإنها تواجه نفقات أكبر على تكاليف النقل أكثر مما ينبغي نظريًا أن تتحمله (وهو وضع لم يُحسّنه قلة الاهتمام بأنظمة النقل من الداخل إلى الخارج).

يمكن أن يؤدي عدم التوازن التفاضلي في الشكل المكاني للمدينة إلى إعادة توزيع الدخل. بشكل عام، يمكن للأغنياء وذوي الموارد النسبية جني فوائد كبيرة، بينما لا يملك الفقراء وغير القادرين على التنقل إلا فرصًا محدودة. يمكن أن يعني هذا إعادة توزيع رجعية كبيرة للدخل في نظام حضري سريع التغير.

إعادة التوزيع وتغير قيمة حقوق الملكية

لا أريد دراسة جميع جوانب تغير قيمة حقوق الملكية، لذلك سأتناول، لأغراض التوضيح، حق الملكية المحدد الذي يظل متضمنًا في الشكل المكاني لأراضي المدينة والمباني القائمة عليها. يمكن أن تتغير قيمة حقوق الملكية هذه بشكل تفاضلي في المدينة بشكل ملحوظ خلال فترات زمنية قصيرة نسبيًا. غالبًا ما يُنظر إلى هذه التغييرات على أنها نتيجة للتحركات الديموغرافية، والتغيرات في المرافق المحلية، وتقلبات الموضة، وتغير سياسات الاستثمار، وما إلى ذلك . من الواضح أيضًا أن قيمة أي حق ملكية تتأثر بشكل كبير بقيم حقوق الملكية المجاورة (ميشان، 1967، 60-63؛ موث، 1969، 118-119). وبالتالي، يمكن لتصرفات الأفراد والمنظمات الأخرى غير المالك أن تؤثر على قيم العقارات. هذه التأثيرات الخارجية على قيمة حقوق مالك العقار ليست تحت سيطرته، كما أنها لا تُراعى بشكل كافٍ في نظام التسعير العامل في سوق يُفترض أنها حرة. في الواقع، بالطبع، **لا يوجد سوق إسكان حر ومفتوح**، ولا يمتلك جميع العاملين فيه معلومات كاملة. كما رأينا سابقًا، تختلف مرونة العرض باختلاف أنواع المساكن (إذ أن مساكن ذوي الدخل المنخفض عمومًا أقل استجابة لتغيرات الطلب من مساكن ذوي الدخل المتوسط أو المرتفع). ولكن حتى لو تجاهلنا هذه التعقيدات، فلا يزال يتعين علينا التعامل مع مشكلة التأثيرات الخارجية الشائكة نظريًا في سوق الإسكان.

يمكن أن تنشأ هذه العوامل الخارجية من مصادر مختلفة، فهي، إذا جاز التعبير، تحوم باستمرار فوق سوق الأراضي والعقارات. وبقدر ما يكون سوق العقارات حساسًا لها، يمكننا أن نتوقع أن تؤثر على قيم الأراضي - على سبيل المثال، سيؤدي مصدر جديد للتلوث إلى انخفاض في قيم الأراضي، وقد يؤدي مرفق حديقة جديد إلى ارتفاع في قيم الأراضي. سأدرس هذه الأنواع من العوامل الخارجية من وجهة نظر مختلفة تمامًا في القسم التالي. في هذا القسم، سأركز على تأثيرها على سوق الأراضي نفسه. وقد صاغ ديفيس ووينستون المشكلة النظرية بهذه المصطلحات: "إذا كان الاعتماد موجودًا، فإن العمل الفردي يكفي لآلية السوق لإنتاج أسعار ذات محتوى معلوماتي كافٍ لقيادة النظام إلى أمثلية باريتو. من ناحية أخرى، إذا لم يكن الاستقلال موجودًا، فلا يمكن توقع أن يحقق العمل الفردي البحت وحده أمثلية باريتو من خلال آلية التسعير غير المقيدة. " (1964، 443). يُقصد بالاستقلال هنا أن "عوائد المنفعة لأي شخص لا تتأثر باختيار المواقع من قِبل أي شخص آخر".

من الواضح أن هذا الشرط يُنتهك في سوق الإسكان، إذ أن عوائد المنفعة لشخص ما تتأثر بشدة باختيار المواقع من قِبل الآخرين، وبقرارات الاستثمار لأصحاب الأراضي والعقارات الآخرين. ومن هنا، يبرز التساؤل حول كيفية تحقيق الوضع الأمثل وفقًا لمبدأ باريتو. قد يكون التدخل الحكومي كافيًا، شريطة أن تمتلك الحكومة المركزية معلومات كافية حول تفاوت المنفعة التي يمنحها الأفراد للمواقع المختلفة. يبدو هذا الوضع مستبعدًا للغاية (وهو ليس سببًا كافيًا لاستبعاد التدخل الحكومي في سوق الإسكان). لكن إحدى طرق تحقيق الوضع الأمثل وفقًا لمبدأ باريتو هي العمل الجماعي في سوق الإسكان. وبالتالي، "إذا سُمح بالعمل الجماعي، وإذا أدت القيود الحدودية المُحددة بشكل صحيح إلى استقلال المجموعة، فإن الأسعار ستحتوي على معلومات كافية للوصول إلى حل من خطوتين أو عدة خطوات" (ديفيس ووينستون، 1964، 433). يجب

تنظيم هذه المجموعات في بنية مكانية من المناطق، ويجب أن يكون لظروف كل منطقة تأثير ضئيل على ظروف المناطق الأخرى.

من غير المرجح بالطبع أن يتحقق هذا الاستقلال المناطقي في الممارسة العملية؛ لكن نموذج ديفيس ووينستون مثير للاهتمام لأنه يوضح كيف يمكن للعمل الجماعي في سوق الإسكان أن يساهم في مواجهة المشكلات الصعبة التي يطرحها وجود العوامل الخارجية، وبالتالي تعزيز قيمة حقوق الملكية. أنواع مختلفة من يمكن أن تتشكل التحالفات: "أولاً، المستهلكون الذين يفرضون تكاليف تفاعل متبادلة قد ينسق المستهلكون استراتيجياتهم من خلال اختيار مواقع تفصل بينها مسافة محددة، مما يقلل تكاليف التفاعل ويرفع مستويات أمانهم. يُطلق على هذا النوع من التحالف اسم المجموعة غير المتجانسة. ثانيًا، قد ينسق المستهلكون استراتيجياتهم من خلال اختيار مواقع متجاورة، وبالتالي استبعاد الاستخدامات التي تفرض عليهم تكاليف تفاعل من المنطقة الفرعية المحددة. يُطلق على هذا النوع الأخير من التحالف اسم المجموعة المتجانسة. والنتيجة المنطقية لذلك هي تنظيم إقليمي للمدينة حيث تحتوي كل منطقة على مجموعة ذات قيم ووظائف نفعية وسلوكيات متجانسة نسبيًا (بقدر ما تتعلق هذه بالملكية). وهذا يرقى إلى مستوى تنظيم مكاني مصمم بطريقة تتقاسم الآثار الخارجية (وتخلق آثارًا خارجية للآخرين).

في هذه المرحلة، من المثير للاهتمام استخدام ذلك الشكل الغامض من الاستدلال (المحبوب لدى الاقتصاديين) الذي أطلق عليه بوكانان (1968 أ، 3) اسم "التنبؤ الاستدلالي" لاستخلاص نوع من النظام المؤسسي الذي من شأنه أن يسهل تقاسم الآثار الخارجية في سوق الإسكان . من الواضح أن التخطيط العمراني يؤدي هذا الدور، ويستخدم ديفيس ووينستون نموذجهما بشكل أساسي كمبرر لعمليات التخطيط العمراني. مع ذلك، حتى بدون هذه المؤسسة، قد يكون من المغري افتراض أن التنظيم الاجتماعي للمدينة يكتسب الكثير من كفاءته واستقراره من خلال تنظيم مكاني مصمم لحماية المنافع الخارجية والقضاء على التكاليف الخارجية عند ظهورها داخل كل مجتمع أو حي سكني. يمكن التعامل مع بعض العوامل الخارجية بفعالية بهذه الطريقة (على سبيل المثال، تلك المرتبطة بطابع الحي). لذلك، يبدو أن هناك بعض المبررات النظرية لوجود تنظيم اجتماعي مكاني في المدينة. إذا قبلنا هذا الافتراض مؤقتًا، فمن المثير للاهتمام أن نتساءل كيف يمكن تقسيم المدينة بطريقة عقلانية. هل ينبغي أن تكون المجتمعات كبيرة وتتحمل تكاليف وصعوبات وضع استراتيجية تعاونية لعدد كبير من الناس، أم ينبغي أن تكون صغيرة (وغير قادرة على التحكم في العوامل الخارجية التي تفرضها مجموعات صغيرة أخرى)؟ بالتالي، يتضمن هذا النهج برمته للمشاركة العقلانية للتكاليف والمنافع الخارجية في سوق الإسكان سؤالًا شائكًا. لتحديد تنظيم إقليمي أو مكاني مناسب. يمكن ابتكار عدد لا نهائي من التقسيمات الإقليمية، ولكن من المفترض أننا بحاجة إلى تحديد ذلك التقسيم الإقليمي المحدد الذي يزيد من مجموع المنافع الفردية (ديفيس ووينستون، 1964، 442). لكن مشاكل من هذا النوع ليس لها إجابة سهلة أو واضحة.

يمكن توجيه عدد من الانتقادات والتحفظات على التحليل السابق. أولاً، تفترض عقلانية إجراء التحالف قدرة واستعدادًا متساويين من جانب الأفراد للتفاوض. ومع ذلك، يشير تاريخ تقسيم المناطق إلى أن مثل هذا الشرط من غير المرجح أن يتحقق، لا سيما في الحالات التي يكون فيها اختلال كبير في توزيع القوة الاقتصادية والسياسية (ماكيلسكي، 1966). ثانيًا، نحن مضطرون إلى افتراض عدم وجود آثار خارجية بين المناطق، وعادة ما يتم انتهاك هذا الشرط من الممكن ابتكار استراتيجيات لحل النزاعات بين المجتمعات، ومن المفترض نظريًا أن يكون حل هذه النزاعات ممكنًا شريطة وجود آلية تفاوض مناسبة. مع ذلك، يثير هذا الأمر بعض المشكلات المعقدة المتعلقة بعمليات المساومة بين المجتمعات، ولذا سأترك هذه المسألة لبحث مفصل في قسم لاحق. يكفي أن نشير هنا إلى أن هذا النوع من الترابطات يُخلّ بشروط الحل الأمثل وفقًا لمبدأ باريتو. ثالثًا،

علينا أن ننظر في المشكلة التي يطرحها افتراض التزامن في اختيار الموقع. يتم اختيار الموقع بشكل تسلسلي، وهذا يعني أن الوافدين الجدد إلى السوق "يتمتعون بميزة الحصول على معلومات إضافية لأنهم يستطيعون ملاحظة ما حدث" (ديفيس وونستون، 1964، ص 433). وبالتالي، يتغير نمط التأثيرات الخارجية في سوق الإسكان بشكل تسلسلي، حيث أن شغل المواقع الجديدة سيفرض حتمًا تكاليف وفوائد جديدة على المواقع المطورة بالفعل. لو لم تكن هناك تكاليف أو مقاومة للانتقال، لما نشأت أي مشكلات. ولكن بما أن هناك، فلا يمكننا أن نتوقع أن يعمل السوق بطريقة مثلى.

من المفترض أن يحاول الوافدون الأوائل إلى السوق إما رشوة أو إجبار الوافدين المتأخرين من أجل الحفاظ على نمط الآثار الخارجية لصالحهم. وبما أن القدرة على القيام بأي من هذين الأمرين تعتمد كليًا على القوة الاقتصادية والسياسية للمجموعات المعنية، فمن المرجح أن نجد تطورًا مكانيًا في سوق الإسكان ونظام تسعير يميل إلى تحقيق فوائد خارجية للأغنياء وفرض تكاليف خارجية على الفقراء والضعفاء سياسيًا. ما يوضحه لنا هذا التحليل لسوق الإسكان هو أن السوق الحرة لا يمكنها أن تؤدي إلى أسعار تؤدي إلى وضع باريتو الأمثل، وأن سوق الإسكان، لأسباب تتعلق بمنطقه الداخلي المكاني، يجب أن يحتوي على عمل جماعي إذا أراد تعمل بشكل متماسك. وهذا يفسر بدوره سبب كون سوق الإسكان عرضة بشكل خاص للضغوط الاقتصادية والسياسية، حيث أنه فقط من خلال تنظيم هذه الضغوط وتطبيقها يمكن للأفراد الدفاع عن قيمة حقوق ملكيتهم أو تعزيزها مقارنة بحقوق الأفراد الآخرين. في هذا، كما هو الحال في معظم الأمور، من المحتمل أن يكون الضعفاء اقتصاديًا وسياسيًا هم الأكثر معاناة، ما لم تكن هناك ضوابط مؤسسية لتصحيح وضع ناشئ بشكل طبيعي ولكنه غير مقبول أخلاقيًا.

توافر الموارد وأسعارها

يمكن تغيير الدخل الحقيقي للفرد عن طريق تغيير الموارد المتاحة له (طومسون، 1965، 90). ويمكن إحداث هذا التغيير بطرق عدة. فقد تتغير كمية مورد مجاني غير مسعّر (مثل الهواء النقي والهدوء)، أو يتغير سعر مورد ما، أو تتغير تكلفة الوصول إلى مورد ما. وهناك، بطبيعة الحال، علاقة بين قيمة الأرض والإسكان وسعر الموارد، حيث يُفترض أن التغيرات في الأخيرة تُرسمل بالتغيرات في الأولى. ونظرًا لأوجه القصور في سوق الإسكان، لدينا أسباب للاعتقاد بأن هذا الرسملة ليس بالضرورة عقلانيًا. على أي حال، فإن الرسملة تعكس فقط الفروقات الفعلية في تكاليف التشغيل المتأثرة بتوافر الموارد وأسعارها، ولا تتطابق معها. لذلك، نحن مضطرون إلى النظر في التأثير المباشر لتغير توافر الموارد وأسعارها على توزيع الدخل مع نمو النظام الحضري وتطوره .

ربما يكون من المفيد البدء بوضع تعريف عملي لمصطلح "**المورد**" في النظام الحضري. لم يعد مفهوم المورد كسلعة تدخل في الإنتاج كافيًا، وربما كان قد تم التخلي عنه منذ زمن طويل، لولا حقيقة أن هذا المفهوم أساسي للأشكال التقليدية للتحليل الاقتصادي. في الآونة الأخيرة، تم توسيع المفهوم ليشمل أشياء مثل المرافق والمساحات المفتوحة، ولكن لما يزال هناك ميل مؤسف إلى عد الموارد "طبيعية". أعتقد أنه من الأنسب بكثير عد **المدينة نظام موارد ضخم، معظمه من صنع الإنسان**. كما أنه نظام موارد محلي جغرافيًا بمعنى أن معظم الموارد التي نستخدمها في نظام المدينة ليست منتشرة في كل مكان وبالتالي، فإن توافرها يعتمد على إمكانية الوصول والقرب. يحتوي النظام الحضري بالتالي على توزيع جغرافي للموارد المُنشأة ذات أهمية اقتصادية واجتماعية ونفسية ورمزية كبيرة. لسوء الحظ، عندما نبتعد عن التعريف البسيط للموارد القائم على الإنتاج إلى تعريف مرتبط بالاستهلاك، فإننا نزيد من ملاءمة المفهوم لدراسة عدم المساواة في الدخل وآثار التوزيع، لكننا نقلل من قدرتنا على تحديد مقاييس كمية لتوافر الموارد. والسبب في ذلك سهل

التوضيح. يجب علينا أولاً وقبل كل شيء أن نأخذ في الحسبان الآثار الخارجية الكامنة في استغلال أي مورد. ثانيًا، علينا أن نواجه حقيقة أن الموارد هي أيضًا تقييمات تكنولوجية وثقافية، بمعنى آخر، تعتمد كميتها على التفضيلات الفردية الموجودة في السكان والمهارات المعرفية التي يمتلكها الناس لمساعدتهم على استغلال نظام الموارد عادةً ما تكون الموارد الطبيعية والموارد التي من صنع الإنسان محلية في توزيعها.

تؤدي قرارات الموقع، بدورها، إلى مزيد من تطور التوافر المكاني للموارد التي من صنع الإنسان. ومن المبادئ العامة لنظرية الموقع ونظرية التفاعل المكاني أن السعر المحلي للمورد أو قربه هو دالة لإمكانية الوصول إليه وقربه من المستخدم. إذا تغيرت إمكانية الوصول أو القرب (كما يجب أن يحدث في كل مرة يحدث فيها تحول مكاني)، فإن السعر المحلي يتغير، وبالتالي، هناك تغيير ضمني في الدخل الحقيقي للفرد. وبالتالي، فإن السيطرة على الموارد، وهو تعريفنا العام للدخل الحقيقي، هي دالة لإمكانية الوصول المكاني والقرب. لذلك، فإن الشكل المكاني المتغير للمدينة والعملية المستمرة للتدهور والتجديد وإنشاء الموارد داخلها، ستؤثر على توزيع الدخول وقد تشكل آلية رئيسية لإعادة توزيع الدخل الحقيقي. خذ، على سبيل المثال، مورد المساحة المفتوحة لنفترض أن كل شخص في جميع أنحاء نظام المدينة لديه حاجة متطابقة للمساحات المفتوحة. يكون سعر تلك المساحة المفتوحة منخفضًا إذا كانت متاحة ومرتفعًا إذا لم تكن كذلك. افترض أيضًا عدم مرونة كاملة في الطلب على المساحات المفتوحة، ويمكننا حينها التعامل مع التباين في سعر الوصول داخل المدينة كتأثير مباشر على الدخل، وبالتالي، سيؤثر تخصيص المساحات المفتوحة داخل المدينة وحولها على توزيع الدخل.

كتب كلاوسون: إن أي استخدام للمساحات المفتوحة الريفية، القريبة نسبيًا من المدينة، كبديل أو مكمل للمساحات المفتوحة داخل المدينة له آثار مؤسفة من حيث مشاركة الطبقة الداخلية. فالفقراء حقًا ليس لديهم فرصة للعيش في الريف والتنقل إلى العمل، ولا لممارسة رياضة الغولف في الريف. وتقتصر هذه الاستخدامات للمساحات المفتوحة الريفية على مستويات الدخل المتوسطة والعليا. علاوة على ذلك، إذا رأت الفئات الأكثر فصاحة والأكثر نشاطًا سياسيًا من إجمالي السكان أن استخدام المساحات المفتوحة الريفية هو أحد الحلول الرئيسية لمشكلة المساحات المفتوحة، فقد يتجاهلون أو يعارضون البرامج المكلفة التي من شأنها توفير بعض المساحات المفتوحة على الأقل في مراكز المدن حيث تشتد الحاجة إليها .(1969، 170).

من الواضح أنه يمكننا كتابة الشيء نفسه تقريبًا عن توفير أي مرفق في نظام حضري - الخدمات الصحية والتعليمية، وخدمات الصرف الصحي، وخدمات الشرطة والإطفاء، وفرص التسوق، والترفيه وغيرها من المرافق الترفيهية، ومرافق النقل، ناهيك عن السمات غير الملموسة التي عادةً ما تندرج تحت العبارة الشاملة "جودة البيئة الحضرية". يتم تحديد مواقع العديد من هذه الموارد من خلال العمل العام، ولذلك من المهم إدراك أن "الجانب التوزيعي للوظائف الحكومية العامة ليس تافهًا على الإطلاق ويزداد مع حجم المدينة" (طومسون، 1965، 117). لكن البعض الآخر ينتج عن قرار رواد الأعمال من القطاع الخاص. بغض النظر عمن يتخذ القرار، فإن فعل اختيار الموقع نفسه له أهمية توزيعية. بعبارة أخرى، هناك سلع عامة معنية ، من وجهة نظر المستهلك، هذه سلع عامة غير نقية لأنها لا تسمح له بكمية ونوعية متجانسة من السلعة المعنية لذا، علينا أن نتذكر في هذه المرحلة أن الحل الأمثل لتحقيق أقصى ربح أو أقصى كفاءة للمنتجين لا يُعادل بالضرورة الحل الأمثل لتحقيق أقصى فائدة اجتماعية للمستهلكين. وبالتالي، في نظرية الموقع، نعلم أن العوامل المؤثرة في الموقع من وجهة نظر المنتج ليست بالضرورة مفيدة عند تحليلها من وجهة نظر المستهلك، كما يُبين مثال هوتلينغ الكلاسيكي لبائعي الآيس كريم على الشاطئ. ومن ثم، نعلم أيضاً أنه في أي حالة احتكار أو احتكار ثنائي أو احتكار قلة، من غير المرجح أن تُنتج آلية السوق نمطاً للموقع هو الأكثر فائدة للمستهلك. وبالمثل، نعلم أيضاً أن وجود عوامل خارجية في عملية اتخاذ القرار قد يُزعزع ثقتنا في آلية السوق.

لذلك، هناك العديد من الأسباب النظرية لتوقع اختلال كبير في توافر الموارد وإمكانية الوصول إليها في النظام الحضري. وهناك أيضًا أسباب نظرية وجيهة (سيتم فحصها لاحقًا) لتوقع أن هذا الاختلال سيعمل عادةً لصالح الأغنياء وعلى حساب الفقراء. إن حقيقة حدوث ذلك ليست صعبة التوثيق من معظم المدن الأمريكية، كما ستُظهر قراءة سريعة لتقرير لجنة كيرنر (1968). بعض التكاليف المحلية المفروضة على المجتمع بسبب التفاوت في توافر الموارد وإمكانية الوصول إليها قابلة للقياس الكمي (مثل المدى الحقيقي للمبالغة في أسعار السلع الاستهلاكية)، ولكن هناك العديد من التكاليف الأخرى (مثل ارتفاع معدل وفيات الرضع، والاضطرابات النفسية، والتوتر العصبي) التي هي حقيقية بما فيه الكفاية ولكن من الصعب للغاية قياسها.

يمكن استخدام هذا النمط من التحليل للتعامل مع التكاليف التفاضلية المفروضة بسبب القرب من تلك السمات في البيئة الحضرية التي تولد تكاليف خارجية. أفكر هنا في أشياء مثل تلوث الهواء والماء، والضوضاء، والازدحام، والنشاط الإجرامي، وما شابه ذلك ستعتمد التكلفة التي يتحملها الفرد في كل حالة على موقعه بالنسبة لمصدر التلوث. فعلى سبيل المثال، ستختلف شدة تلوث الهواء تبعًا لمعدلات انتشاره وتشتته من المصدر، وستعتمد التكلفة التي يتحملها الفرد على موقعه بالنسبة لنطاق التأثيرات المكانية. يصعب حصر التكاليف المترتبة على تلوث الهواء. يمكننا الحصول على تقديرات معقولة لتكاليف التنظيف والصيانة (يوكوم وماكالدين، 1968، 646-649؛ ريدكر، 1967)، لكن من الصعب للغاية تقدير التكاليف غير المباشرة على الصحة النفسية والجسدية. وبالمثل، يمكننا الحصول على تقدير لتأثير النشاط الإجرامي من حيث قيمة البضائع المفقودة أو الأضرار التي لحقت، لكن التكاليف غير المباشرة للعزلة عن النشاط البدني والاجتماعي الطبيعي بسبب الخوف لا يمكن حسابها (قد يعني ذلك حرمان شخص مسن من مورد ترفيهي مثل حديقة عامة، على سبيل المثال). يختلف نمط هذه التكاليف بشكل واضح وكبير في جميع أنحاء النظام الحضري، بحيث تحصل بعض المجموعات على خدماتها مجانًا إلى حد كبير بينما تعاني مجموعات أخرى من أعباء تكلفة كبيرة للغاية.

لقد فحصنا بإيجاز بعض الطرق التي يمكن أن يتأثر بها الدخل الحقيقي للفرد ، بإمكانية الوصول إلى الموارد وتوافرها وسعرها، وبالتكاليف التي تفرضها الآثار الخارجية للأنشطة المختلفة الموجودة في المدينة ،النظام. إذا استطعنا قياس هذه العوامل وجمعها بطريقة أو بأخرى، فماذا سيكون الأثر الإجمالي؟ قد يبدو هذا سؤالًا بلا إجابة (نظرًا لقلة التكاليف التي يمكن قياسها كميًا)، لكن من المفيد طرحه لأنه يوجه انتباهنا إلى مجموعة مهمة من الآليات التي تُولّد تفاوتات في الدخل. من الممكن، بالطبع، أن تُلغي التأثيرات المتنوعة على الدخل الحقيقي بعضها بعضًا - فقد تُوازن تكلفة تلوث الهواء هنا تكلفة النشاط الإجرامي هناك، وهكذا. يُعدّ تحقيق هذا التوازن بين جميع السلع والخدمات العامة غير النقية على مدار جميع الفترات الزمنية أمرًا ضروريًا لضمان وجود أي منطق في توفير وتمويل هذه السلع (بوكانان، 1968، 162).

مع ذلك، يصعب مقاومة الاستنتاج بأن الأغنياء والمتميزين يحصلون عمومًا على فوائد أكثر ويتكبدون تكاليف أقل من الفقراء والضعفاء سياسيًا. هذا الاستنتاج، جزئيًا، هو تقييم حدسي. لكنها تصبح أكثر قبولًا لأنه يمكن إعطاؤها بعض التبرير النظري، وهذا ما آمل أن أفعله الآن، وإن كان بطريقة موجزة للغاية. نحن معنيون بشكل أساسي في هذه المناقشة بالآثار التوزيعية للأنشطة المنظمة في شكل مكاني معين والآثار التوزيعية للتغيرات في ذلك الشكل المكاني. تؤدي التغييرات المكانية إلى إعادة التوزيع بشكل رئيسي من خلال العوامل الخارجية المرتبطة بها. يمكن اتخاذ القرارات المكانية من قبل الأسر الفردية، ورواد الأعمال، والمنظمات، والوكالات العامة، وما إلى ذلك. يحدد معظم صناع القرار هؤلاء (باستثناء، نظريًا على الأقل، الأخير) مواقعهم لمصلحتهم الخاصة ولا يأخذون في الحسبان (إلا إذا كانوا ملزمين قانونًا بذلك) آثار قرارهم على الأطراف الثالثة. وبالتالي، فإن الدخل الحقيقي لأي فرد في نظام حضري عرضة للتغيير من خلال

قرارات الآخرين بما أن هذه القرارات نادرًا ما تراعي مصلحته، فليس بوسعه فعل الكثير حيالها إلا : (1) تغيير موقعه (وهو ما سيكلفه شيئًا) للحفاظ على دخله الحقيقي أو تحسينه، أو (2) الانضمام إلى آخرين وممارسة ضغط جماعي أو جماعي لمنع قرارات تحديد المواقع التي تقلل من دخله الحقيقي وتشجيع القرارات التي تعززه. وبالتالي، فإن الطريقة التي يتغير بها الشكل المكاني للنظام الحضري ستكون جزئيًا دالةً على كيفية تشكل الجماعات، وتفاوضها فيما بينها، واتخاذها إجراءات جماعية بشأن تحديد مواقع مختلف مجالات التأثيرات الخارجية التي ستؤثر على دخلها الحقيقي.

هذا الشعور بأن العمليات السياسية في النظام الحضري يمكن عدها وسيلة لتقاسم المنافع الخارجية وتخصيص التكاليف الخارجية. وبهذه الطريقة، قد تتمكن مجموعة قوية من الحصول على مزايا دخل حقيقي على حساب مجموعة أخرى. ونظرًا لواقع السلطة السياسية، فمن المحتمل أن تزداد المجموعات الغنية ثراءً، بينما تُحرم المجموعات الفقيرة. ويبدو أنه يجب النظر إلى التوزيع الحالي للدخل الحقيقي في نظام المدينة على أنه "النتيجة المتوقعة للعملية السياسية" (بوكانان، 1968ب، ص 185). لذلك، يجب أن تتضمن أي محاولة لفهم الآليات التي تولد عدم المساواة في الدخل فهمًا للعمليات السياسية التي تعمل في المدينة. هذه قضية مهمة للغاية لدرجة أنني سأخصص لها قسمًا منفصلاً.

العمليات السياسية وإعادة توزيع الدخل الحقيقي

من الصعب للغاية وضع إطار عمل مناسب للتعامل مع تعقيدات العملية السياسية كما تتجلى في النظام الحضري. كل ما سأحاول توضيحه في هذا القسم هو العلاقة الواضحة بين إعادة توزيع الدخل الحقيقي والقرارات السياسية. ومع ذلك، سأسعى إلى تفسير جزء كبير من النشاط السياسي للمدينة على أنه مسألة تنافس ومساومة على استخدام "الآليات الخفية" لإعادة التوزيع والسيطرة عليها (وود، 1968). سألفت الانتباه أيضًا إلى جوانب معينة من عملية المساومة هذه، وبالتالي سأقدم نوعًا من الأساس النظري للتأكيد على أن إعادة توزيع الدخل الحقيقي عبر هذه الآليات الخفية تميل بطبيعتها إلى إفادة الأغنياء والإضرار بالفقراء لنفترض حالة بسيطة يوجد فيها مجتمعان (يشكل كل منهما مجموعة متجانسة) يقعان على مقربة كافية من بعضهما البعض بحيث تفرض تصرفات أحد المجتمعين فوائد أو تكاليف خارجية على المجتمع الآخر.

يطرح هذا الترابط بين المجتمعات مشاكل نظرية كبيرة - فهو، على سبيل المثال، سيدمر أحد الشروط اللازمة لتحقيق وضع باريتو الأمثل في سوق الإسكان. كيف يمكن لهذين المجتمعين حل نزاع ينشأ عن مثل هذا الوضع؟ إذا استثمر المجتمع (أ) بكثافة في مرفق يفيد أيضًا المجتمع (ب)، فهل ينبغي السماح للمجتمع (ب) بالافادة منه مجانًا أم ينبغي أن يساهم في الاستثمار، وإن كان كذلك، فبأي مقدار؟ وبالمثل، إذا فكر المجتمع (أ) في القيام بعمل يضر بالمجتمع (ب)، فكيف سيتفاوض (ب) مع (أ)، وما الذي ينبغي أن يدفعه (أ) لـ(ب) كتعويض؟ يمكن صياغة هذه المشكلة كلعبة ثنائية غير صفرية المجموع. ومن ثم، يصبح من الممكن (شريطة استيفاء شروط معينة) تحديد حلول عقلانية أو "مثلى".

على سبيل المثال، استخدم ديفيس ووينستون (1962) هذا النهج لتوزيع التكاليف والفوائد بين شركتين تترابط أنشطتهما من خلال وجود عوامل خارجية. يعتمد تعريف الحل الأمثل على طريقة هيكلة اللعبة والخصائص السلوكية للمشاركين. وبالتالي، ستعتمد النتيجة على كمية المعلومات المتاحة للمشاركين، واستعدادهم للتعاون، وتشاؤمهم أو تفاؤلهم، وما إلى ذلك. وقد استعرض إيسارد وآخرون (1969، الفصلان 6 و7) هذه الاختلافات في لعبة ثنائية غير صفرية المجموع بتعمق. كما تُبين هذه الدراسات كيف يُمكن حل مشكلة التأثيرات الخارجية بين المجتمعات من خلال توسيع نظرية الألعاب لتشمل ما يُسمى بألعاب الموقع. وتتنوع هذه الألعاب بين التطوير والاستغلال المشترك لمورد ما من قِبل اثنين أو ثلاثة مشاركين، مرورًا

بتوزيع الأموال عبر نظام من المناطق، وصولًا إلى تحديد موقع وتمويل مرفق عام (مثل مطار أو مدرسة ثانوية). في جميع هذه الحالات، يُمكن تحديد الحلول المثلى، وبالتالي توفير أساس منطقي لحل النزاع بين المجتمعات حول المنافع والتكاليف الخارجية.

بشكل عام، يتطلب نظام معقد كنظام المدينة إطارًا تحليليًا أكثر شمولًا، مثل ذلك الذي تُوفره ألعاب المحصلة غير الصفرية التي تضم عددًا من الأشخاص، والتي تسمح بالمدفوعات الجانبية (يُعد هذا الشرط الأخير أساسيًا لتحليل تشكيل التحالفات؛ إذ تُعد التحالفات في غاية الأهمية في النظام السياسي للمدينة). إلا أن تحليل هذه الألعاب وتطبيقها أمر صعب (إيسارد وآخرون، 1969). ومع ذلك، يمكننا أن نستنتج أنه من الممكن نظريًا تسخير "الآليات الخفية" لإعادة توزيع الدخل من خلال النشاط السياسي والمفاوضات، وذلك لتحقيق توزيع متوازن لجميع السلع والخدمات غير النقية على السكان الموزعين مكانيًا. ولكن يمكننا أيضًا أن نستنتج أن هذا لن يحدث إلا إذا كانت العملية السياسية منظمة بحيث تسهل "المساواة في المساومة" بين مجموعات المصالح المختلفة ولكن المتجانسة داخليًا. من غير المرجح أن يوجد هذا الشرط، وسيوفر تحليل الأسباب مبررًا للتوقع بأن الأغنياء سيستفيدون عمومًا على حساب الفقراء.

في نظرية الألعاب، نفترض عادةً أن المشاركين متساوون في سيطرتهم على الموارد. ومع ذلك، في تحليل التحالفات، يمكننا التخلي عن هذا الافتراض والنظر في "لعبة القرار المرجحة" (إيسارد وآخرون، 1969، 400-402). في هذا النوع من الألعاب، يجلب كل شخص إلى التحالف "موردًا" معينًا يمكن استخدامه بعد ذلك في عملية المساومة قد يكون هذا المورد صوتًا، أو مالًا (على سبيل المثال، للمدفوعات الجانبية، سواء كانت قانونية أو غير قانونية)، أو نفوذًا (على سبيل المثال، التواصل مع أعضاء مجموعة أخرى)، أو معلومات (على سبيل المثال، حول المنافسين أو حول الاستراتيجيات المناسبة). ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن الصوت ربما يكون أقل هذه الموارد أهميةً في معظم جوانب النشاط السياسي، وهو المورد الوحيد الذي يُقسّم بالتساوي بين جميع أعضاء الائتلاف. في لعبة القرار الموزون، تعتمد النتيجة على ظهور ائتلاف يمتلك موارد كافية "للفوز". عادةً ما تكون العوائد إيجابية للائتلاف الفائز، وصفرًا للخاسرين. هذا النوع من المواقف شائع جدًا في السياسة الحضرية، ويفسر توقعنا بأن المجتمع الأقوى (من الناحية المالية أو التعليمية أو النفوذ) قد يكون قادرًا على الهيمنة على القرارات المحلية لصالحه. وبالتالي، فإن عدم المساواة في الموارد المتاحة لعملية المساومة السياسية يخلق شرطًا لإعادة توزيع الموارد بما يعزز هذا التفاوت.

لقد افترضت حتى الآن وجود ما يُسمى "مجتمعًا" أو "مجموعة" متجانسة يمكنها العمل بفعالية ضمن عملية التفاوض. نادرًا ما يتم الاقتراب من هذا الشرط. لذلك، نحتاج إلى فهم لكيفية ولماذا تتشكل المجموعات، وكيف تعمل، بمجرد تشكيلها، كقوة في الساحة السياسية. هذا سؤال معقد. ومع ذلك، فإنني مهتم في المقام الأول باحتمالية تشكل مجموعة، وأنها ستتصرف بشكل متماسك، وأنها ستمارس السلطة في عملية التفاوض السياسي، وأنها ستنجح في توفير المنافع الجماعية لنفسها. يبدو هنا أنه يجب التمييز بشكل كبير بين "المجموعات الصغيرة" و"المجموعات الكبيرة". يبرز هذا التمييز بشكل أوضح في تحليل اختيار المجموعة الذي قدمه أولسون (1965).

ينطلق التحليل من افتراض السلوك الأناني من جانب الأفراد، ثم يوضح أن "الأكبر كلما كانت المجموعة أصغر، كلما قلّ تفوقها في توفير القدر الأمثل من الصالح العام. لا داعي لإضاعة الوقت في إثبات هذه النتيجة. النقطة المهمة هي أن المجموعات الصغيرة قد تكون فعالة في توفير المنافع العامة لنفسها، خاصةً عندما يكون لأحد أفراد المجموعة مصلحة كبيرة في إنتاج هذه المنافع. لكن من المرجح أن تقصر المجموعات الأكبر والأكثر توازنًا في هذا الصدد. هذه النتيجة مشابهة لتلك التي توصل إليها العديد من محللي اختيار المجموعة والسلوك الجماعي (بوكانان، 1968). ليس من الصعب توسيع نطاقها ليشمل عملية المساومة

السياسية والتنبؤ بأن غالبًا ما تستطيع المجموعات الأصغر - المجموعات المتميزة والمتوسطة - هزيمة المجموعات الكبيرة - المجموعات الكامنة - التي يُفترض عادةً أن تسود في الديمقراطية. غالبًا ما تنتصر المجموعات المتميزة والمتوسطة على القوى المتفوقة عدديًا في المجموعات الكامنة أو الكبيرة لأن الأولى منظمة ونشطة بشكل عام، بينما تكون الأخيرة غير منظمة وغير نشطة عادةً. (أولسون، 1965، 128).

قد يبدو من المدهش أن هذه الحالة يمكن التنبؤ بها من خلال افتراض المصلحة الذاتية من جانب جميع الأفراد، على الرغم من أن التجربة المريرة تعلمنا أن المجموعات الصغيرة، ذات الموارد الوفيرة، والمنظمة جيدًا، يمكنها عادةً التغلب على رغبات جماهير واسعة من الناس غير المنظمين. يشير أولسون إلى أن جماهير كبيرة من الناس مدفوعة بالمصلحة الذاتية لا يمكن تنظيمها من أجل مصلحتها الجماعية إلا من خلال الحوافز (مثل استحقاقات التقاعد والتأمين) أو من خلال الإكراه (مثل الإكراه الذي تفرضه سياسة المتجر المغلق لنقابة عمالية). لهذه الاستنتاجات العامة آثار مهمة على فهمنا للنظام السياسي كما يعمل في السياق الحضري. يمكننا أن نتنبأ منه مباشرة، على سبيل المثال، بأن »إن الحكومات المحلية المجاورة في المناطق الحضرية التي توفر سلعًا جماعية (مثل طرق المواصلات والتعليم) التي تفيد الأفراد في منطقتين أو أكثر من مناطق الحكم المحلي، تميل إلى توفير كميات غير كافية من هذه الخدمات، وأن أكبر حكومة محلية (على سبيل المثال، تلك التي تمثل المدينة المركزية) ستتحمل حصصًا غير متناسبة من أعباء توفيرها.» (أولسون، 1965، 36).

أي نشاط يولد فوائد خارجية قوية في جميع أنحاء النظام السياسي سيميل بطبيعة الحال إلى أن يكون غير كافٍ، ومن المغري افتراض أن أي نشاط يولد تكاليف خارجية قوية سيكون غير خاضع للرقابة الكافية أو غير معوض عنه بشكل كافٍ. نظرًا لأن المجموعات الصغيرة من المرجح أن تكون أكثر تأثيرًا في عملية صنع القرار السياسي، يمكننا أيضًا أن نستنتج أن معظم القرارات (سواء كانت قرارات تخصيص أو قرارات تحديد المواقع) ستعكس بشكل غير متناسب رغبات جماعات الضغط الصغيرة بدلاً من كتلة السكان بما أن هذه الجماعات نادرًا ما تتصرف بدافع الإيثار، فمن المتوقع أن تُحقق هذه القرارات فوائد مباشرة وغير مباشرة لأعضاء الجماعة نفسها، لا لأعضاء الجماعات الأخرى.

هناك نتيجتان متوقعتان أخريان لتحليل أولسون. أولًا، من غير المرجح أن يتخلى عضو في جماعة كبيرة طواعيةً عن كمية ضئيلة جدًا من موارده لتحقيق هدف جماعي، حتى لو كان تحقيق هذا الهدف سيُحسّن وضع كل فرد في المجتمع. وليس من الصعب إيجاد أمثلة على هذا النوع من السلوك (تُعد دراسة كين وسترونغ، 1970، حول ردود الفعل على خطة براندیواین مثالًا جيدًا على ذلك). ثانيًا، من غير المرجح أن تتمكن جماعة كبيرة من الحفاظ على سياسات وأهداف متماسكة طوعًا، لأنه لكي تفعل ذلك بفعالية، يجب عليها، إما بالتوافق أو باللامبالاة، أن تسمح لجماعة صغيرة بالتفاوض وتنفيذ السياسات نيابةً عنها. بما أن هناك دائمًا احتمالًا بأن تقوم المجموعة الصغيرة، باسم المجموعة الكبيرة، بتحقيق سياسات تُناسبها أكثر، فعلينا أن نتوقع تنافسًا كبيرًا داخل المجموعة على السلطة التنفيذية، مما سيُضعف موقفها التفاوضي. وهذا أمرٌ مألوف في السياق الحضري، وتكراره عاملٌ مؤثرٌ للغاية في تحديد نتائج "لعبة تخطيط استخدام الأراضي" (كيز، 1968).

قد نستنتج أنه من غير المرجح أن يجتمع الأفراد ذوو المصالح الذاتية لتشكيل مجموعة كبيرة تعمل طواعيةً من أجل الصالح العام لجميع أفراد المجموعة. لا يُرجح عمل المجموعة الكبيرة إلا عند توفير حوافز خارجية، أو عند تطبيق عقوبات، أو عند إنشاء ترتيبات مؤسسية تُضفي الطابع الرسمي على "قواعد اللعبة" لصنع القرار في المجموعات الكبيرة والتفاوض داخل المجموعة وفيما بينها. من الواضح أن هذا الاستنتاج ليس صحيحًا بشكل عام، وسيتم العثور بلا شك على استثناءات (عادةً ما تعتمد على أهمية القضية، وتجانس المواقف تجاهها، ودقة وإيثار المجموعة التنفيذية التي تعمل نيابةً عن المجموعة الكبيرة، وما إلى ذلك). يوجه

هذا الاستنتاج انتباهنا إلى الإطار المؤسسي الحالي للتوصل إلى قرارات جماعية والشكل الليبرالي وفرت المنفعة الترتيبية من المنفعة الأصلية مزيدًا من الواقعية في القياس، لكنها طرحت مشاكلها الخاصة - على وجه الخصوص، أدت إلى المأزق الذي وصفه آرو (1965) حيث يستحيل استخلاص دالة تفضيل اجتماعي أو دالة رفاهية من مجموعة من دوال المنفعة الترتيبية الفردية.

هناك طريقان للخروج من هذا المأزق، الأول هو محاولة الحصول على مقياس لشدة التفضيل دون افتراض العددية الكاملة بالضرورة. إذا أمكن ترجيح تفضيلات الفرد لتعكس شدة شعوره، فمن الممكن استخلاص نوع من دالة الرفاهية الاجتماعية (ميناس وأكوف، 1964). وقد أُولي اهتمام كبير في علم النفس وعلم النفس الفيزيائي لهذه المسألة برمتها المتعلقة بقياس القيم الذاتية: تشير الأعمال المنجزة إلى أنه يمكن الحصول على معلومات حول التفضيلات والأوزان، وتوجد تقنيات لمعالجة البيانات الترتيبية، على سبيل المثال، للحصول على معلومات قياسية (شيبارد، 1966). لم يُدمج هذا العمل (الذي لخصه كومبس، 1964، ونونالي، 1967) في صلب نظرية اختيار المستهلك بالقدر الكافي، على الرغم من وجود عبارات جيدة في هذا الشأن (على سبيل المثال، فيشبورن، 1964). أما الحل الثاني لمفارقة آرو، والذي يلجأ إليه عادةً الاقتصاديون النظريون، فهو افتراض حل المشكلة من خلال وضع "قاعدة الإجماع"، التي تفترض ببساطة أن جميع أفراد المجتمع لديهم نفس ترتيب التفضيلات لمجموعة من البدائل (بوكانان، 1968). ولا يمكن استخلاص الحل الأمثل وفقًا لمبدأ باريتو إلا في ظل هذا الافتراض. فعندما تنطبق قاعدة الإجماع، يُقال إن البدائل "قابلة للمقارنة وفقًا لمبدأ باريتو"، وعندما لا تنطبق، يُقال إنها "غير قابلة للمقارنة وفقًا لمبدأ باريتو" (كيرك وسابوسنيك، 1968، ص 117).

تتطلب النظريات الاقتصادية المعتادة للهيكل الحضري (مثل نموذج ديفيس ووينستون الذي تم فحصه أعلاه) ونظريات الموقع أن تكون البدائل قابلة للمقارنة وفقًا لمبدأ باريتو. السؤال ثم يطرح نفسه حول ما يحدث عندما لا تكون كذلك. إن الآثار المترتبة على نظرية تخصيص السلع العامة خطيرة ، إن وجود وظائف المنفعة بين الأفراد "يُحدث فوضى" في صياغات نظرية الألعاب (لوس ورايفا، 1957، 34). لا يمكن التعامل مع المساومة بين مجتمعين لهما وظائف منفعة مختلفة تمامًا بطريقة عقلانية، ويمكن أن تؤدي إجراءات التصويت إلى وضع بعيد كل البعد عن الوضع الأمثل. وبالمثل، فإن مسألة التعويض بين الأطراف برمتها تأخذ بعدًا جديدًا. قد تكون مدفوعات التحويل ذات أهمية كبيرة للرجل الفقير وغير ذات صلة تقريبًا للرجل الغني. وبنفس الحجة، لا يستطيع الفقراء تحمل خسارة منفعة خارجية أو تكبد تكلفة خارجية.

يقودنا هذا إلى مفارقة مثيرة للاهتمام حيث يكون الفقراء على استعداد لتحمل خسائر خارجية مقابل مدفوعات تحويل أقل بكثير مما يتحمله الأغنياء بمعنى آخر، من غير المرجح أن يتخلى الأغنياء عن أي ميزة "بأي ثمن"، بينما من المرجح أن يضحي الفقراء، وهم الأقل قدرة على تحمل الخسارة، بها مقابل مبلغ زهيد - وهو تنبؤ مدعوم ببعض الأدلة التجريبية. في هذه الحالة، نحن بصدد مشكلة بسيطة تنشأ عندما تُبدي أطراف مختلفة ترتيبات تفضيلية متباينة لمجموعة معينة من النتائج. لكن ثمة صعوبات أكثر خطورة. ماذا يحدث، على سبيل المثال، عندما لا تُدرك المجموعات الخيارات البديلة أو النتائج المحتملة نفسها؟ في هذه الحالة، لكل مجموعة مجالها الخاص من الخيارات، وقد ينشأ صراع لأن أياً منهما لا يستطيع رؤية أو فهم هذا المجال كما تراه الأخرى.

تنشأ صعوبة مماثلة عندما لا تتفق المجموعات على "قواعد اللعبة"، وبما أن وضع هذه القواعد يُحدد النتيجة مسبقاً إلى حد كبير، فمن المرجح أن يكون الصراع حول القواعد مماثلاً للصراع في المفاوضات نفسها. يعني هذا أن التباين في القيم الاجتماعية والثقافية قد يجعل من المستحيل على الجماعات الوصول إلى موقف تفاوضي "صحيح" كما هو موضح في إحدى ألعاب إيسارد المكانية. ومن ثم، يترتب على ذلك أن

النظام الحضري لن يكون قادرًا على العمل بسلاسة (بمعنى أن النزاعات بين الأفراد والجماعات لن تُحل بسهولة) إذا كان هناك تباين واسع النطاق في القيم الاجتماعية والثقافية للسكان. ويبدو أن الطريقة "الطبيعية" لتقليل هذا النوع من الصعوبة هي البحث عن نمط للتنظيم المكاني يقلل من التواصل الاجتماعي بين الأفراد ذوي القيم الاجتماعية والثقافية المختلفة، وكذلك من احتمالية نشوب نزاعات حول العوامل الخارجية. وبالتالي، يلعب التنظيم المكاني و"الحيوي" على أسس عرقية وطبقية واجتماعية ودينية وغيرها دورًا مهمًا في تقليل النزاعات. في النظام الحضري ، كما أن عدم التجانس في القيم الاجتماعية والثقافية يُحدث فوضى في أي نظرية مبسطة لإعادة توزيع الدخل في النظام الحضري. ولعل أفضل طريقة لتوضيح ذلك هي العودة إلى قضية أثيرت ولكن لم تُناقش في القسم المتعلق بتوافر الموارد وأسعارها، وهي أنه ينبغي عد الموارد تقييمات تكنولوجية وثقافية. منذ التعريف يتضمن مفهوم الدخل الحقيقي المعتمد عبارة "السيطرة على الموارد"، وتؤثر الاختلافات الثقافية والتقنية في السكان تلقائيًا على قياس الدخل الحقيقي. يمكن لشخصين السيطرة على المورد نفسه تمامًا، ولكن إذا كانا يقدرانه بشكل مختلف، فسيكون لديهما دخل حقيقي مختلف. لذلك، من المفيد أن نسأل عن تأثير هذه الحقيقة على نظرية إعادة توزيع الدخل.

دعوني أولاً أعرّف بعض المصطلحات. أعني **بالتقييم التكنولوجي** أن الفرد يجب أن يمتلك المهارات المعرفية والمعدات التكنولوجية المختلفة ليكون قادرًا على استخدام نظام الموارد الذي تمثله المدينة. أعني **بالتقييم الثقافي** أن الأفراد يجب أن يمتلكوا أنظمة قيم تحفزهم على الرغبة في استخدام هذه الموارد. تتكون التكنولوجيا جزئيًا من "الأجهزة" ذات الصلة مثل الآلات والأدوات وما إلى ذلك، وجزئيًا من المهارات المعرفية اللازمة لاستخدام تلك الأجهزة. غالبًا ما يفتقر الأشخاص الذين نشأوا في المناطق الريفية إلى المهارات المعرفية اللازمة للتعامل مع المدينة أو الضواحي؛ قد يفتقر سكان الضواحي إلى المهارات اللازمة للعيش في الريف أو المدينة، بينما قد لا يتمكن سكان المدينة من التأقلم مع الريف أو الضواحي. تُكتسب المهارات المعرفية، ومن الممكن تعلم كيفية التعامل مع بيئات متنوعة. لكن من غير المرجح أن تتوزع هذه المهارات بالتساوي بين السكان، ولأن التعلم يتأثر بالتجربة الناجحة (أو التعزيز)، فإن الأفراد يصبحون أكثر مهارة في التعامل مع بيئتهم بقدر ما تؤثر عليهم. لذا، **فإن التعلم البيئي ليس مستقلاً عن البيئة**. يؤثر نوع البيئة في النظام الحضري على المهارات المعرفية التي تتطور. في ظل ظروف العزلة النسبية، نتوقع وجود فئات سكانية متخصصة بمهارات معرفية محددة تتناسب مع نوع معين من البيئة الحضرية - فسكان الأحياء الفقيرة يمتلكون مهارات مختلفة تمامًا عن سكان الريف. بالطبع، لا تُعد المهارات المعرفية مجرد وظيفة للبيئة، فالذكاء الفطري والتعليم يلعبان دورًا هامًا.

لنأخذ على سبيل المثال القدرة على التفكير المجرد ورسم مخططات للعلاقات المكانية، وهي مهارة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بجوانب أخرى من الذكاء (سميث، 1964). تُمكّن هذه المهارة التخطيطية الفرد من تجاوز حدود المكان والتحكم فيه كمورد. أما من يفتقرون إلى هذه المهارة، فمن المرجح أن يقعوا أسرى المكان. هذا النوع من الاختلاف له أهمية لفهمنا لإعادة توزيع الدخل لأنه يؤثر بشكل مباشر على التنقل وإمكانية الوصول. وهكذا، يشير باهل (1965) إلى أن المجموعات ذات الدخل الأعلى والأكثر تعليمًا تميل إلى الاستخدام النشط للمساحة، بينما تميل المجموعات ذات الدخل المنخفض إلى أن تكون محاصرة بها. وبالمثل، يلاحظ دول (1963، 137) أن المجموعات ذات الدخل الأعلى "تستخدم البيئة المادية كمورد، على عكس المجموعات الاجتماعية والاقتصادية الأدنى التي تدمج البيئة في الذات". كما يفترض وبير (1963) أن جميع المجموعات باستثناء أدنى فئات الدخل قد تحررت الآن من قيود "الإقليمية". وبغض النظر عن صحة هذه الادعاءات، يبدو من المعقول افتراض أن المهارات المعرفية تعتمد على التعليم والذكاء والخبرة فيما يتعلق بالبيئة، وأن هذه المهارات المعرفية بدورها تؤثر على قيمة المورد بالنسبة لفرد معين.

وبالمثل، يمكننا أن نفترض أن القيم الثقافية تتأثر (من بين أمور أخرى) بالفرص التي يتم إنشاؤها في بيئة المدينة تتطور الثقافات جزئيًا من خلال "نمط متخصص للموقف التحفيزي الفردي، ونمط خاص للاستجابة الممكنة له" (سميث وآخرون، 1956، 25؛ ينظر أيضًا كلوكهون، 1954). لذا، يمكننا توقع التطور الثقافي داخل النظام الحضري جزئيًا من خلال إعادة تنظيم المحفزات المادية والاجتماعية الموجودة فيه. يشير مصممو البيئة (على سبيل المثال، سومر، 1968) إلى أهمية المحفزات المادية في تحديد أنماط السلوك، وهذا لا يعني أنها المحفزات الوحيدة للتغير الثقافي، كما يقترح الحتميون البيئيون السذج. لننظر الآن في أهمية هذه الحقيقة بالنسبة للديناميكيات الثقافية للنظام الحضري. من المرجح أن تُتخذ معظم القرارات المتعلقة بالتخطيط المادي للنظام الحضري، أو أن تتأثر بشدة، من قبل مجموعات احتكارية صغيرة وقوية. تقوم هذه الجماعات، في الواقع، بإعادة ترتيب المحفزات المادية (طريق سريع هنا، محطة توليد طاقة هناك) لجماهير غفيرة من الناس غير المنظمين.

تُشكّل بعض الثقافات الفرعية الصغيرة المؤثرة داخل الثقافة الحضرية أنماطًا لمواقف المحفزات للثقافات الفرعية الأخرى. ولا تملك معظم الثقافات الفرعية في النظام الحضري سوى سيطرة ضئيلة على التكوينات المختلفة للمحفزات (البصرية، والحركية، والاجتماعية، وما إلى ذلك) في مختلف أنحاء المنطقة الحضرية، والتي من المرجح أن تُولّد تباينًا ثقافيًا قويًا. ويتضح هذا النوع من الأمور من خلال دراسة استقصائية للمواقف تجاه تلوث الهواء في سانت لويس. ففي المناطق الضاحية، كان هناك وعي حاد بمشكلة تلوث الهواء. بينما في منطقة وسط المدينة، حيث كانت المشكلة في أسوأ حالاتها، لم تتشكل المواقف إلا بشكل ضعيف. كانت هناك العديد من المشاكل الأخرى في المدينة الداخلية (الوظائف، والإسكان، والمرافق الترفيهية، وما إلى ذلك) لدرجة أن المحفزات السلبية من تلوث الهواء مرت دون أن يلاحظها أحد تقريبًا. وبالتالي، فإن تكوين المواقف يعتمد على التكوين المحدد للمحفزات الموجودة في سياق حضري معين. بمجرد أن يتطور التباين الثقافي وتُفرض الحواجز الاجتماعية على الحركة، قد يتقدم التباين الثقافي بسرعة داخل نظام المدينة (طومسون، 1965، 106). لطالما كانت المواقف الثقافية للمدينة الداخلية مختلفة عن تلك الموجودة في الضواحي، ولا يبدو أن هذه الاختلافات تتضاءل لذا، أجد صعوبة في قبول أطروحة ماركوز (1964) القائلة بوجود تجانس متزايد في القيم الثقافية (وبالتالي، انعدام قوة التغيير في المجتمع)، أو ما يُقابلها من شكل مكاني يتمثل في وجود "إنسان أحادي البُعد" في ما يُسميه ملفين ويبر (1964) "مجالًا حضريًا بلا مكان". هناك قوى فاعلة تُسهم في تحقيق التنوع الثقافي والتمايز المكاني في النظام الحضري.

إن تداعيات هذا الاستنتاج مثيرة للاهتمام. أولاً، يجب أن تتضمن أي نظرية لتوزيع الدخل الحقيقي مقارنات بين الثقافات. ثانيًا، إن القرارات المتخذة بشأن موقع وتخصيص السلع والخدمات في النظام الحضري "غير قابلة للمقارنة وفقًا لمبدأ باريتو". وبالتالي، من الصعب جدًا مقارنة قيمة، على سبيل المثال، المساحات المفتوحة من جزء من نظام المدينة إلى آخر. ستُظهر المجموعات المختلفة مرونة مختلفة فيما يتعلق باستخدامها لها، وقد لا تحتاج بعض المجموعات إليها على الإطلاق. ونتيجة لذلك، فإن توفير حدائق كبيرة لسكان المدن الداخلية الذين قد لا يكونون (ربما) مجهزين تقنيًا أو لديهم دافع ثقافي لاستخدامها لن يُفيدهم على الإطلاق من وجهة نظر إعادة توزيع الدخل - بل قد يكون في الواقع مُكافئًا لإعطاء خلاطات الآيس كريم لسكان بورو الأصليين في البرازيل إذا كانت الموارد تعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين، فكيف يمكننا قياس تأثيرها على الدخل الحقيقي للأفراد ووضع سياسات مكانية فيما يتعلق بها تحقق هدفًا معينًا لإعادة التوزيع؟ يمكن التغلب على هذه المشكلة جزئيًا إذا تمكنا من فصل تلك الموارد التي اتفق الجميع على أهميتها عن تلك التي يقدرها جزء فقط من السكان. على الأقل يمكن التعامل مع النوع الأول كما لو كانت قاعدة الإجماع سارية.

سواء تمكنا من تحديد إن مثل هذه التصنيفات مسألة تجريبية لا توجد لها إجابة سهلة. من المعقول افتراض، على سبيل المثال، أن فرص السكن والخدمات الصحية تندرج ضمن الفئة الأولى. ومع ذلك، حتى في هذه الفئات، توجد اختلافات دقيقة ولكنها مهمة في القيم الثقافية. غالبًا ما ترتبط الفئات ذات الدخل المنخفض، على سبيل المثال، ارتباطًا وثيقًا ببيئتها السكنية، وتكون التكلفة النفسية للانتقال بالنسبة لهم أكبر بكثير مما هي عليه بالنسبة للطبقة المتوسطة العليا المتنقلة. وبالتالي، يمكن لمخططي الطبقة المتوسطة ذوي النوايا الحسنة ولكن غير الحساسين ثقافيًا (من خلال مشاريع إعادة الإسكان وما شابه) أن يلحقوا تكاليف باهظة بالفئات الاجتماعية والاقتصادية الأدنى (دوهل، 1963، 139). وبالمثل، تُظهر قصة تقديم خدمات الصحة العقلية للفقراء كيف يمكن أن تنتج الخدمات غير المناسبة عن فشل المجموعة التي تقدم الخدمة، والتي تنتمي في الغالب إلى الطبقة المتوسطة، في تقدير الثقافة الفرعية المتخصصة لمجموعة اجتماعية واقتصادية مختلفة (ريسمان وآخرون، 1964).

إن مساواة الدخل الحقيقي بالسيطرة على الموارد يقودنا بالتالي إلى طريق مسدود، لأن التباينات الثقافية في السكان تجعل من الصعب قياس الدخل الحقيقي. ومن المغري جدًا في هذه المرحلة العودة إلى أبسط مفهوم للدخل كونه دخلًا نقديًا. لكني أرفض القيام بذلك لأن المشاكل الكامنة في هذا الطريق المسدود حقيقية بما يكفي وذات صلة كبيرة بفهمنا للنظام الحضري. إذا فشلنا في دراستها، فإننا نتخلى عن كل أمل في الوصول إلى أساس متين لاتخاذ قرارات ذات مغزى اجتماعي. ولكن هناك أسئلة أعمق وأطول مدى توجهنا إليها هذه الطريقة في التحليل. فمن خلال إعادة ترتيب المحفزات باستمرار في النظام الحضري، فإننا نثير عملية تدريجية من التطور الثقافي.

تطور نحو ماذا؟ إحدى طرق التأكد من أن ثقافة فرعية لا تضع أي قيمة للمساحات المفتوحة هي حرمانها من كل تجربة لها إن تطور النظام الحضري، شئنا أم أبينا، قد يؤدي إلى حرمان حسي واسع النطاق فيما يتعلق ببعض الظواهر (مثل الهواء النظيف، والطبيعة البرية، وما إلى ذلك) والتعرض المفرط لظواهر أخرى (مثل المظاهر الطبيعية للضواحي، وتلوث الهواء، وما إلى ذلك). لذلك، على المدى الطويل، يجب علينا تقييم القرارات المتعلقة بنمو المدينة في ضوء مجموعة من القيم الثقافية الأساسية التي نرغب في الحفاظ عليها أو تعزيزها. إذا لم نفعل ذلك، فقد نشهد ظهور مجموعات جديدة من القيم الثقافية، وإذا كانت الاتجاهات الحالية مؤشراً، فقد تؤدي هذه المجموعات إلى صراع عنيف، وربما إلى تدمير ذاتي اجتماعي في نهاية المطاف. حساسية البشرية لا يمكن أن تبقى بمنأى دائم عن التغيرات البيئية التي يُحدثها الإنسان من خلال أفعاله. لذلك، من المفيد أن نُذكّر أنفسنا من حين لآخر بأن "السؤال طويل المدى ليس نوع البيئة التي نريدها، بل نوع الإنسان الذي نريده". (سومر، 1969، 173).

التنظيم المكاني والعمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية

يمكن أن تحدث إعادة توزيع الدخل من خلال تغييرات في : موقع الوظائف والإسكان ، قيمة حقوق الملكية ، سعر الموارد للمستهلك. تتأثر هذه التغييرات نفسها بتخصيصات التكاليف والفوائد الخارجية لمختلف المناطق في النظام الحضري، وبالتغيرات في إمكانية الوصول والقرب. تسعى المجتمعات إلى السيطرة على هذه الآليات الخفية التي تحكم إعادة التوزيع من خلال ممارسة السلطة السياسية يكمن جوهر العملية برمتها في خانة "القيم الاجتماعية والثقافية"، إذ تُغذي هذه القيم نفسها، فهي سبب ونتيجة في آنٍ واحد؛ فأي نظرية لتوزيع الدخل يجب أن تُبنى عليها، ومع ذلك فهي قابلة للتغيير من خلال توزيع الفرص في جميع أنحاء النظام الحضري. لكنّ مسألة التنظيم المكاني متأصلة أيضاً في هذه العمليات الاجتماعية. فالآثار الخارجية محلية، وكذلك فرص العمل والسكن، ومزايا الموارد، وروابط الاتصال، وما إلى ذلك.

تعتمد السلطة السياسية جزئياً على الموقع الجغرافي ، وتتجلى العديد من الآليات الخفية لإعادة توزيع الدخل في عملية تحديد المواقع. وهذا يقودنا إلى السؤال الأساسي الأخير الذي أود طرحه في هذا الفصل: هل يوجد هيكل مكاني أو مجموعة هياكل من شأنها تعظيم العدالة والكفاءة في النظام الحضري، أو على الأقل تعظيم قدرتنا على التحكم في الآليات الخفية القوية التي تُؤدي إلى إعادة التوزيع؟ هذا سؤال معياري وإيجابي في آنٍ واحد، لأنه يُشير إلى أنه يُمكننا تفسير آثار التوزيع الحالية من خلال النظر إلى الهياكل المكانية القائمة، وكذلك ابتكار هياكل مكانية لتحقيق هدف توزيعي مُحدد. لن أحاول لفصل هذه الجوانب من المشكلة في التحليل الذي يلي الشكل المكاني المادي لنظام المدينة هو بناء في الهندسة الإقليدية ثلاثية الأبعاد. يمكن تصور الظواهر داخله على أنها نقاط (متاجر البيع بالتجزئة، والمدارس، والمستشفيات)، وخطوط (روابط النقل)، ومساحات (دوائر انتخابية، وأقاليم)، وأحجام (مبانٍ).

من المفترض أن يسهل هذا الشكل الأداء المتماسك للعمليات الاجتماعية. ومع ذلك، فإن الشكل المكاني ليس قابلاً للتكيف إلى ما لا نهاية، كما أنه لا يمكن التوفيق بسهولة بين المطالب الاجتماعية المفروضة عليه. الشكل المادي الفعلي هو بالضرورة حل وسط بين مجموعة كاملة من المطالب المتضاربة. عندما نتخذ قرارات بشأن الشكل المكاني، فإننا نحاول على الأرجح التوصل إلى حل وسط فعال. هذا ليس بالأمر السهل. إنه نوع المشكلة التي تؤدي إلى مداولات مطولة للجنة الملكية (مثل لجنة ريدكليف-مود) في بريطانيا، ومناقشات لا تنتهي حول المزايا النسبية للسيطرة المجتمعية أو حكومة العاصمة في الولايات المتحدة. لا يمكنني تناول كل هذه المشاكل هنا، لذلك سأبدأ بالمثال .

1) توفير ومراقبة السلع العامة غير النقية في النظام الحضري

السلع العامة غير النقية، بمجرد إنتاجها، تكون متاحة مجانًا ولكن ليس بالتساوي (من حيث الكمية أو الجودة) لجميع الأفراد في النظام الحضري. العديد من السلع من هذا النوع. على وجه الخصوص، تندرج جميع السلع والمرافق المتاحة مجانًا ولكن يتم توفيرها من خلال آلية مكانية ما ضمن هذه الفئة - ومن هنا الاهتمام بسياسات الشكل المكاني في البيئة الحضرية. في الواقع، ليس من غير المعقول التعامل مع جزء كبير من نظرية الموقع كشكل محدد من النظرية التي تحكم توفير السلع العامة غير النقية (تيبوت، 1961، 80-81).

من المفيد التمييز بين ثلاث حالات سياسية مختلفة. تتعلق الحالة الأولى بالسلع التي تعود بالنفع على جميع الأفراد. هنا، تتمثل القضية السياسية في ضمان توفير السلعة (عن طريق إجراء خاص أو عام) بكمية ونوعية كافيتين في المواقع المناسبة لتحقيق هدف توزيعي معين. الحالة الثانية هي حالة السلع العامة غير النقية (مثل ملوثات الهواء) التي تفرض تكاليف من خلال الاستهلاك "غير الطوعي". هنا، تكمن المشكلة السياسية في تنظيم أنماط الموقع لتقليل حدوث هذه التكاليف والسيطرة على آثارها التوزيعية. الحالة الثالثة (وهذه هي ربما الأكثر شيوعًا) يتعلق بوضع مختلط يوفر فيه المنتج فوائد وخسائر. يمكن تحقيق توفير السلع العامة غير النقية المفيدة من خلال العمل الخاص أو العام.

في الحالة الأولى، نعتمد على آلية سوق طبيعية لتحقيق نمط موقع "معقول" (على سبيل المثال، في فرص البيع بالتجزئة ومرافق الترفيه)، وبالتالي، لتقليل تأثير الدخل التفاضلي (بقدر ما تسمح به تكنولوجيا الإنتاج). وهكذا تعمل الأسعار على حل التعارض بين الضرورة التكنولوجية لعدد قليل من نقاط الإنتاج والضرورة المادية لعدد كبير من نقاط الاستهلاك الموزعة مكانيًا. يوفر لنا تحليل لوش (1954) بعض الأدوات اللازمة لمناقشة الشكل العام للتوازن المكاني الذي سينتج. ويشير إلى أن الحل الهرمي أمر لا مفر منه لأن دوال الإنتاج ودوال الاستهلاك ومجموعات المرونات (فيما يتعلق بالأسعار والدخول وما شابه ذلك) تختلف اختلافًا كبيرًا من سلعة إلى أخرى من غير الواقعي توقع أن يتوافق النمط المكاني لتوفير القطاع الخاص للسلع العامة

غير النقية مع توقعات لوش، وذلك لأسباب عديدة (تتعلق بشروط دخول الشركة، والتقلبات العشوائية في العرض والطلب، وتمايز المنتجات، والمناطق المحدودة، وتداخل مناطق السوق، وما إلى ذلك).

لذا، توجد أسباب نظرية وجيهة لتوقع ألا تكون آلية السوق أكثر كفاءة في توجيه مواقع السلع العامة غير النقية التي يوفرها القطاع الخاص نحو توازن باريتو مما هي عليه في سوق الإسكان. وتشير الأدلة التجريبية أيضًا إلى هذا الاتجاه. لنأخذ على سبيل المثال **مواقع مرافق السوبر ماركت**. يُعد السوبر ماركت نفسه سلعة عامة غير نقية (على الرغم من أنه يبيع سلعًا خاصة بالكامل)، ومن المفترض أن موقعه يعتمد على موازنة الحاجة إلى وفورات الحجم التشغيلية مقابل آثار ارتفاع تكاليف النقل على المستهلك مع توسع منطقة السوق. ومع ذلك، علّقت لجنة كيرنر (1968، 277) على النقص العام في هذه المرافق في مناطق الأحياء الفقيرة. ومن الصعب، بالطبع، تحديد ما إذا كان ذلك يعود إلى فشل حقيقي في السوق، أو تأخر في تحقيق التوازن، أو ظروف اجتماعية واقتصادية في مناطق الأحياء الفقيرة تجعل عمليات المتاجر الكبرى غير مجدية اقتصاديًا. ولكن حتى في تلك المجالات من الاقتصاد الخاص التي توفر سلعًا عامة غير نقية (مثل فرص التسوق والترفيه وما شابه)، لا يوجد ما يضمن ، لأنه يمكن تحديد مجموعة من منحنيات العرض والطلب، فسينتج تلقائيًا نمط مكاني قريب من أمثلية باريتو.

هناك عيوب كافية (من خلال تمايز المنتجات وما إلى ذلك) وترابطات متبادلة للتشكيك في أي افتراض للكفاءة التنافسية "الطبيعية" حتى مع وجود توزيع دخل مقبول أخلاقيًا في المقام الأول. ليس من غير المعقول، على سبيل المثال، توقع أن يتمركز رواد الأعمال في البداية في تلك المناطق التي يتم فيها تعظيم الأرباح الزائدة - ومن هنا يأتي الميل "الطبيعي" لخدمة المناطق الغنية قبل المناطق ذات الدخل المنخفض، وهذا، كالمعتاد، يولد إعادة توزيع ضمنية للدخل الحقيقي. حتى في القطاع الخاص، لذلك، هناك بعض الأساس للتدخل العام ولو فقط لتشجيع تحقيق التوازن بشكل أسرع. هناك مبرر أقوى للتدخل إذا كان الهدف هو تحقيق بعض إعادة التوزيع التدريجية العينية.

لا يمكن توفير العديد من السلع العامة غير النقية من خلال آلية السوق العادية لأنه من الصعب تحديد مجموعة من أسعار السوق تُقدَّم هذه الخدمات (الخدمات التعليمية، والحماية من الحرائق والشرطة، وما إلى ذلك) من خلال العمل العام. ومن الغريب قلة المعايير الموضوعة لتحديد مواقع الأنشطة العامة. **فقد ظلت مفاهيم المالية العامة "حتى الآن تفتقر إلى البُعد المكاني إلى حد كبير"** (تومسون، 1965، ص 257)، بينما أغفل منظرو الموقع، كما يشير تيتز (1968)، مشكلة تحديد مواقع المرافق العامة بشكل عام. ونظرًا لعدم وجود معايير كافية لتحديد المواقع، فلا عجب أن تكون قرارات تحديد مواقع الأنشطة العامة ناتجة بشكل شبه كامل عن تلك الضغوط السياسية غير المتوازنة التي تم استعراضها في قسم سابق (ص 73-79). وبما أن "الخدمات العامة المحلية مرشحة بقوة لتصبح الوسيلة الرئيسية لإعادة توزيع الدخل في اقتصادنا" (تومسون، 1965، ص 118)، فينبغي علينا إيلاء اهتمام أكبر للسياسات التي تحكم مواقعها إذا أردنا التحكم في عملية إعادة التوزيع. لن يكون من السهل صياغة نظرية لتحديد موقع النشاط العام. من حيث المبدأ، بالطبع، تكمن المشكلة في المشكلة نفسها في القطاع الخاص، وهي إيجاد نمط موقع يكون أكثر كفاءة في ظل مجموعة من القيود التوزيعية. وبالتالي، فإن إطار لوش له بعض الفائدة (بيري، 1967؛ تيتز، 1968). لكن مشكلة إيجاد حل محجوبة نظريًا بسبب الهيكل شبه الاحتكاري للمنظمات العامة وعدم القدرة على إيجاد أي آليات تسعير واقعية.

في الواقع، يتطلب تحديد مواقع المرافق العامة حلًا متزامنًا لمشاكل (1) التمويل (2) تكنولوجيا الإنتاج (3) كمية ونوعية العرض (4) الموقع (5) تقدير الطلب و(6) تأثير الرفاهية. من الواضح أنه ليس من السهل تحديد حل أمثل. كما هو الحال في القطاع الخاص، يمكننا توقع نوع من الترتيب الهرمي في تحديد مواقع

المرافق الطبية، على سبيل المثال، ومع ذلك، من الصعب جدًا تحديد أفضل شكل لهذا الترتيب أو تقييم الأشكال البديلة للتنظيم المكاني (شنايدر، 1967؛ 1968؛ شولتز، 1969). بشكل عام، لم يتقدم أحدث ما توصلت إليه نظرية تحديد مواقع المرافق العامة كثيرًا عن نقطة صياغة نموذج بسيط نسبيًا (تيتز، 1968). يمكن التوصل إلى النتيجة نفسها تقريبًا فيما يتعلق بتنظيم تلك السلع العامة غير النقية التي تولد تكاليف. لم يتم إجراء سوى القليل من البحث حول شكل وطبيعة المجال المكاني لتأثيرات خارجية معينة.

ومع ذلك، نعلم أنها تختلف اختلافًا كبيرًا في الحجم، وهي حقيقة تشير إلى ضرورة وجود نوع من التنظيم الهرمي (حيث يتم التحكم في التأثيرات صغيرة النطاق على مستوى المجتمع، بينما يجب التحكم في التأثيرات كبيرة النطاق على مستوى المدينة). يُعد التحقيق في تأثيرات مجال التأثيرات الخارجية مشكلة في التحليل المكاني البحت. ويتطلب ذلك أن نكون قادرين على تحديد أو تعميم مدى وشدة السطح المكاني المتغيرة. وبالتالي، فإن مشكلة التنظيم هي جزئيًا مسألة تغيير مواقع مصادر هذه التكاليف الخارجية لتحقيق سطح مكاني مرغوب فيه، أو تحديد موقع النشاط بالنسبة لسطح موجود بطريقة تحقق أهدافًا اجتماعية معينة (مثل التحرر من مستويات معينة من تلوث الهواء).

لا نمتلك في الوقت الحاضر سوى القليل من نظرية لتوجيه قرارات السياسة من هذا النوع إن الاختلافات في القيم الثقافية، وبالتالي الاختلافات في المطالب والاحتياجات لدى السكان، تُعقّد قرارات السياسة بشكل كبير. نجد المعضلة العامة نفسها التي واجهناها في حالة سوق الإسكان - إذا كان على وكالة مركزية اتخاذ قرار، فيجب أن تمتلك على الأرجح معلومات تتعلق بمقاييس المنفعة لكل فرد في السكان. بما أن الحكومة لا يمكنها بالطبع امتلاك هذه المعلومات، فكيف ينبغي لها أن تتصرف؟ أحد الحلول هو الخضوع لضغط التصويت، لكننا رأينا كيف كان من المرجح أن يؤدي ذلك إلى عدم المساواة.

يقترح تيبوت بدلاً من ذلك بنية مجتمعية مجزأة حيث يمكن النظر إلى الناخب المستهلك على أنه يختار ذلك المجتمع الذي يُلبي على أفضل وجه أنماط تفضيل السلع العامة. كلما زاد عدد المجتمعات وزاد التباين بينها، اقترب المستهلك من تحقيق موقفه المفضل بشكل كامل من بعض النواحي، لا يُعد هذا اقتراحًا غير جذاب، لأنه نظريًا يزيد من نطاق خيارات المستهلك من خلال نظام تحكم مجتمعي، حيث تعبر مجتمعات الأفراد ذوي القيم ووظائف المنفعة المتجانسة نسبيًا عن رغباتهم في الاختيار الجماعي. مرة أخرى، نجد أن هناك منطقًا معينًا للتنظيم الإقليمي في المدينة، ولا شك في أن المستهلكين ينتقلون من مجتمع إلى آخر لتلبية تفضيلاتهم للسلع العامة. هناك العديد من الأسباب المحددة للتشكيك في فعالية اقتراح تيبوت (على سبيل المثال، افتراضات التنقل الكامل والمعلومات)، ولكن هناك أيضًا بعض الأسئلة العامة جدًا المتعلقة بالتنظيم الإقليمي في النظام الحضري، وربما يكون من المناسب أن نختتم بدراسة هذه الحجج العامة.

التنظيم الإقليمي والمحلي في النظام الحضري

هناك قوى طبيعية مختلفة تُسهم في التنظيم الإقليمي في النظام الحضري: فالروابط القرابة والتجمعات العرقية، والمجتمعات ذات أنظمة القيم المشتركة، والأفراد الذين لديهم أفكار متشابهة حول جودة البيئة الحضرية، أمثلة جيدة. هذه القوى لا تبقى ثابتة. فالتجمعات العرقية والقرابية تتفكك (ويبر، 1963)، ويتم استبدال المفاهيم التقليدية لـ "المجتمع" و"الحي السكني" بشيء مختلف تمامًا - مفهوم الحي الضمني وليس الصريح فيما يتعلق بالتنظيم الاجتماعي (كيلر، 1969). وهناك أيضًا أسباب منطقية وجيهة للدعوة إلى التنظيم الإقليمي. يمكن للتنظيم "المناسب" أن يُسهم بشكل كبير في تقليل الصراع إلى أدنى حد وزيادة تماسك المجموعة وكفاءتها إلى أقصى حد. وسواء تمكنا من تحقيق مثل هذا التنظيم للمكان، وبالتالي تسهيل تحقيق الأهداف الاجتماعية، يعتمد ذلك بشكل كبير على ما إذا كان بإمكاننا معرفة المقصود بـ "مناسب".

للتنظيم الإقليمي وظائف عديدة يؤديها داخل النظام الحضري. وتتمثل المشكلة الكلاسيكية للتقسيم الإقليمي في إيجاد تسلسل هرمي للمناطق التي ستؤدي جميع هذه الوظائف-ليبرالية في الواقع، يتطلب تحديد مواقع المرافق العامة حلًا متزامنًا لمشاكل (1) التمويل (2) تكنولوجيا الإنتاج (3) كمية ونوعية العرض (4) الموقع (5) تقدير الطلب و(6) تأثير الرفاهية. من الواضح أنه ليس من السهل تحديد حل أمثل. كما هو الحال في القطاع الخاص، يمكننا توقع نوع من الترتيب الهرمي في تحديد مواقع المرافق الطبية، على سبيل المثال، ومع ذلك، من الصعب جدًا تحديد أفضل شكل لهذا الترتيب أو تقييم الأشكال البديلة للتنظيم المكاني (شنايدر، 1967؛ 1968؛ شولتز، 1969). بشكل عام، لم يتقدم أحدث ما توصلت إليه نظرية تحديد مواقع المرافق العامة كثيرًا عن نقطة صياغة نموذج بسيط نسبيًا (تيتز، 1968).

يمكن التوصل إلى النتيجة نفسها تقريبًا فيما يتعلق بتنظيم تلك السلع العامة غير النقية التي تولد تكاليف. لم يتم إجراء سوى القليل من البحث حول شكل وطبيعة المجال المكاني لتأثيرات خارجية معينة. ومع ذلك، نعلم أنها تختلف اختلافًا كبيرًا في الحجم، وهي حقيقة تشير إلى ضرورة وجود نوع من التنظيم الهرمي (حيث يتم التحكم في التأثيرات صغيرة النطاق على مستوى المجتمع، بينما يجب التحكم في التأثيرات كبيرة النطاق على مستوى المدينة). يُعد التحقيق في تأثيرات مجال التأثيرات الخارجية مشكلة في التحليل المكاني البحت. ويتطلب ذلك أن نكون قادرين على تحديد أو تعميم مدى وشدة السطح المكاني المتغيرة. وبالتالي، فإن مشكلة التنظيم هي جزئيًا مسألة تغيير مواقع مصادر هذه التكاليف الخارجية لتحقيق سطح مكاني مرغوب فيه، أو تحديد موقع النشاط بالنسبة لسطح موجود بطريقة تحقق أهدافًا اجتماعية معينة (مثل التحرر من مستويات معينة من تلوث الهواء). لا نمتلك في الوقت الحاضر سوى القليل من نظرية لتوجيه قرارات السياسة من هذا النوع .

تعليق ختامي

يتطلب التنبؤ بمستقبل أي نظام حضري فهمًا دقيقًا للعمليات التي تُحدث التغيير، وتقييمًا واقعيًا للاتجاه الذي يتحرك فيه النظام الاجتماعي ككل بفعل تلك العمليات. لقد ركزت اهتمامي على الآليات التي تحكم إعادة توزيع الدخل، وأشرت إلى أن هذه الآليات يبدو أنها تدفعنا نحو حالة من عدم المساواة والظلم. ما لم يتم عكس هذا الاتجاه الحالي، أشعر أننا نتجه على الأرجح نحو فترة من الصراع الشديد (الذي قد يكون عنيفًا) داخل النظام الحضري. في الولايات المتحدة، هناك أدلة كافية تشير إلى أن الصراع المفتوح قد بدأ. وفي بريطانيا، تعمل العمليات نفسها . لذلك، أخلص إلى أنه سيكون من الكارثي على مستقبل النظام الاجتماعي التخطيط المسبق لتسهيل الاتجاهات الحالية - لقد كان هذا هو خطأ التخطيط الحاسم في الستينيات. وكما يقترح هوفر (1968، 260)، غالبًا ما يجعل التخطيط الوضع الراهن مثاليًا، وهو أمر مرفوض "إذا كنا نعتقد أن الوضع الراهن ليس شيئًا يستحق التغيير". لذلك أجد فكرة أننا ننتقل على مراحل سهلة إلى عصر من الرخاء الهائل والنعيم الإلكتروني غير مقبولة، لأنها تتعارض مع تحليلي الخاص ومع ما رأيته بأم عيني.

جزئيًا، المشكلة بيئية، فقد نكون، كما يقترح ميشان (1967)، نفرش سجادة الفرص أمامنا بينما نطويها خلفنا بسرعة أكبر. ولكن جزئيًا، هي مشكلة ممارسة سيطرة حكيمة على التنظيم الاجتماعي والمكاني داخل نظام المدينة. هنا تواجهنا مهمة هائلة ، فنحن في الواقع لا نمتلك الفهم الكافي لنظام المدينة ككل لاتخاذ قرارات سياسية حكيمة، حتى عندما تكون مدفوعة بأسمى الأهداف الاجتماعية. إن نجاح صياغة سياسات مناسبة والتنبؤ بآثارها سيعتمد على هجوم متعدد التخصصات واسع النطاق على الجوانب الاجتماعية والمكانية لنظام المدينة.